الجامعة الأردنية

كلية الشريعة

قسم المصارف الإسلامية

دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري
دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن

إعداد

آلاء موسى أحمد حسن

٠١٧٥٠٣١

إشراف

د. داليا إبراهيم مصطفى

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريس في المصارف الإسلامية

2021

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى رفاق الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة، إلى من كانوا خلال السنين

العجاف سحابًا ممطرًا،عائلتي أنا مُمتن.

و إلى خير من جمعتني بهم أعوام الدراسة انا ممتن .

الشكر

إنه لا يسعني إلى أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى مشرفة بحثي ومعلمتي الدكتورة داليا مصطفى والتي تكرمت عليّ وأعطتني من وافر علمها و وقتها ، والتي لولاها لم يكن هذا البحث على ما هو عليه ، فلكِ أستاذتي القديرة فائق الشكر والتقدير والإحترام دمتِ بخير.

فهرس المحتويات

الموضوع	**الصفحة**
البسملة	**ب**
الإهداء	**ج**
الشكر	**د**
الفهرس	**ه -ز**
قائمة الجداول	**ح- ط**
قائمة الملاحق	**ط**
الإطار العام للدراسة	**ي**
الملخص	ك-ل
المقدمة	**١**
مشكلة الدراسة	**٢**
أهداف الدراسة	**٢**
فرضيات الدراسة	**٣**
أهمية البحث	**٣**
منهج البحث	**٤**
الدراسات السابقة	**٤-٨**

خطة البحث	٩-١٠
الإطار النظري للدراسة	١١
المبحث الأول :دراسة الجدوى الإقتصادية والإستثمار	١٢
المطلب الأول:الإطار العام لدراسة الإستثمار	١٢
مفهوم وأهمية الإستثمار	١٢-١٤
أهداف ومحددات الإستثمار	١٤-١٥
المطلب الثاني:الإطار العام لدراسة الجدوى الإقتصادية	١٦
مفهوم دراسة الجدوى الإقتصادية	١٦
أهمية وأهداف دراسة الجدوى الإقتصادية	١٦-١٧
محددات دراسة الجدوى الإقتصادية	١٨
المطلب الثالث:مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية	١٨
دراسة الجدوى المبدئية	١٨
دراسة الجدوى التفصيلية	١٩-٢٢
المبحث الثاني : تقييم المشاريع الإستثمارية وإتخاذ القرار الإستثماري	٢٢
المطلب الأول :الإطار العام حول إتخاذ القرار الإستثماري	٢٢
مفهوم وخصائص إتخاذ القرار الإستثماري	٢٣
أنواع القرار الإستثماري وأسس إتخاذها	٢٣-٢٤

مقومات ومحددات إتخاذ القرار الإستثماري	٢٤-٢٥
المطلب الثاني :الإطار العام حول المشاريع الإستثمارية وتقييمها	٢٦
مفهوم وأنواع المشاريع الإستثمارية	٢٦-٢٧
معايير تقييم المشاريع الإستثمارية	٢٧-٢٨
الإطار التطبيقي للدراسة	٢٩
المبحث الثالث :تقييم الجدوى الإقتصادية ودراسة القرار الإستثماري كحالة تطبيقية على البنوك الإسلامية	٣٠
المطلب الأول :منهجية الدراسة	٣٠
منهج ومتغيرات الدراسة	٣٠
مجتمع وعينة ووحدة معاينة الدراسة	٣٠-٣٢
أداة الدراسة وإختبار صدقها	٣٢
مصادر جمع البيانات وإسلوب تحليلها	٣٣
المطلب الثاني : التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات	٣٤
التحليل الإحصائي للبيانات الديمغرافية	٣٤-٣٦
إختبار فرضيات الدراسة	٣٦-٤٣
الخاتمة	٤٣-٤٤
المراجع	٤٥-٤٧

الملاحق	٤٨-٥٢

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
١	مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة	٣٣
٢	توزيع أفراد العينة حسب متغير المؤهل العلمي	٣٤
٣	توزيع أفراد العينة حسب متغير الإداري	٣٥
٤	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	٣٦
٥	المتوسطات الحسابية ،والإنحرافات المعيارية لفقرات الدراسة المالية والتسويقية	٣٧
٦	المتوسطات الحسابية ،والإنحرافات المعيارية لفقرات الدراسة الفنية والبيئية	٣٨
	المتوسطات الحسابية ،والإنحرافات المعيارية لفقرات	

٧	المعوقات التي تحد المصرف الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى	٣٩
٨	المتوسطات الحسابية ،والإنحرافات المعيارية لفقرات مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية	٤٠
٩	المتوسطات الحسابية ،والإنحرافات المعيارية لفقرات إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية	٤١

قائمة الملاحق

١	الإستبانة	٤٨-٥٢

الإطار العام للدراسة

دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري

دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن

إعداد

آلاء موسى أحمد حسن

إشراف

د.داليا إبراهيم مصطفى

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن ،ومعرفة كيف يتم تطبيق التقييم على المشروع الإستثماري وأهم المحددات التي تحد من فعاليته ،وتنعكس على إتخاذ القرار الإستثماري، وإلقاء الضوء على المشاريع الإستثمارية من خلال كيفية المفاضلة بين المشاريع الإستثمارية،وقد شملت عينة الدراسة البنك الإسلامي الأردني ،والبنك العربي الإسلامي الدولي،وبنك صفوة الإسلامي ،ومصرف الراجحي ،حيث تم جمع البيانات من خلال إستبانة تم تطويرها لتناسب أهداف الدراسة ،ومن أجل الوصول إلى النتائج المرادة تم الإعتماد على المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة والمنهج التحليلي لبيان أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع .

ومن أجل الوصول إلى النتائج المرادة ، فإنه يجب تسليط الضوء على موضوع دراسة الجدوى الإقتصادية كأداة مهمه في نجاح المشاريع الإستثمارية ،فإن الدراسة تحتوي على سلسلة من الدراسات المترابطة و الدقيقة، والهدف منها التنبؤ بصورة المشروع الإستثماري على أرض الواقع قبل إنطلاقه والعمل به، والجدير بالذكر أن القائم على إعدادها بحد ذاته يجب أن يكون مؤهلاً وخبيراً وله معرفة في مجال المشاريع وإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية ،كما تساهم الدراسة التفصيلية في رسم صورة شاملة تضم كافة الجوانب الفنية والتسويقية الخاصة بالمشروع الإقتصادي،ومنه ضرورة الإهتمام بدراسات الجدوى الإقتصادية لما لها من أهمية في نجاح المشاريع الإقتصادية .

وقد أوصت الدراسة بضرورة إيجاد إدارة مستقلة بالبنوك خاصة بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية، وتقييم المشاريع الإستثمارية بدلاً من الإعتماد على دراسة العميل نفسه ، مما يساعد المستثمرين على إتخاذ القرار الصائب بخصوص مشروعاتهم الإستثمارية ،كما أوصت بتوفير المقومات لعملية قبول أو رفض المشاريع الإستثمارية.

المقدمة

إن التطورات والتغيرات الإقتصادية التي يشهدها العالم في الآونة الأخيرة ،تجعل من المؤسسات الإقتصادية تحاول بكل جهودها أن تواكب هذه الأوضاع ،وبإعتبار موضوع إختيار المشاريع الإستثمارية في المؤسسة من المواضيع الأكثر أهمية وأكثر حساسية ،ولأن مستقبلها يتحدد على مدى نجاح مشاريعها الإستثمارية ،مما يتطلب إعطاء أهمية بالغة وعناية كبيرة لهذا الموضوع، وخاصة لأهم جانب من جوانبه والمتمثل في دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم الإستثمار قبل تنفيذه، فصاحب المشروع الإستثماري عرضه للعديد من المخاطر التي يمكن أن تواجه مشروعه سواء قبل البدء في المشروع أو بعد البدء فيه ، فدور دراسات الجدوى الإقتصادية هي مساعدته في إتخاذ قرارات إستثمارية رشيدة مما يسمح بتحقيق الكفاءة الإقتصادية في إستخدام القدر المتاح من الموارد الٌإقتصادية.

حيث تكمن أهمية دراسة الجدوى في تجنب المستثمر من إنفاق أمواله في أمور غير مربحة أو غير ذات نفع إقتصادي على الفرد ، فهي بذلك تشكل صمام الأمان من الدخول في أنشطة إستثمارية لا عائد من ورائها ،حيث أن بعض المستثمرين يعتبرون أن دراسات الجدوى ما هي إلا تكاليف إضافية إلا أن هذا التوجه غير صحيح وقد تقود إلى خسائر فادحة كان يمكن أن يتجنبها المستثمر ،فعند عمل دراسة مبدئية للمشروع يقدر معدل الربح المحقق فيتجنب الخسائر الكبيرة ويحافظ على موارده بشكل أفضل .

لذلك نجد أن الإهتمام بدراسات الجدوى تعمل على قيام مشاريع إستثمارية تعمل على دعم الإقتصاد الوطني ،فإن هذه الدراسات يقوم عليها فرق متخصصة في مختلف المجالات كل حسب مجاله وتخصصه ، مما يؤثر في النتائج لتعدد وجهات النظر وإختلاف الخبرات وهذا بدوره يقود إلى توقعات أكثر دقة حيث نجد أن تلك التوقعات بعد تشغيل المشروع تكون قريبة جداً من تقديرات الدراسات والجهود الجماعية المبذولة التي قامت بدراسة جدوى المشروع الإستثماري .

لذا جاءت هذه الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي التالي: ما هو دور دراسات الجدوى الإقتصادية وما أثرها في إتخاذ القرار الإستثماري دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن ؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية :

مشكلة الدراسة:

تدور مشكلة البحث حول كيفية دراسة الجدوى الإقتصادية ومراحلها لمعرفة مدى نجاح المشاريع وكفاءة إتخاذ القرارات الإستثمارية وإعتمادها،فإن السؤال الرئيسي للدراسة يتحدد في : **ما هي دراسة الجدوى الإقتصادية وما أثرها في إتخاذ القرار الإستثماري ؟** وانبثقت عنه هذه الاسئلة الآتية :

١. ما أثر كل من الجدوى المبدئية والجدوى التفصيلية وجوانبها في صناعة القرار الإستثماري ؟
٢. كيف تؤثر معايير تقييم المشاريع الإقتصادية المستخدمة على إتخاذ القرار الإستثماري ؟
٣. ما هو أثر دراسة الجدوى التفصيلية في إتخاذ القرار الإستثماري في إطار دراسة البنوك الإسلامية ؟
٤. هل يوجد أثر لدراسة الجدوى (المالية ،البيئية ،التسويقية،الفنية) في إتخاذ قرار إستثماري؟
٥. هل يوجد معوقات تحد المصارف الإسلامية من القيام بدراسات الجدوى الإقتصادية ؟
٦. ما مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية ؟
٧. ما كيفية إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية ؟

أهداف الدراسة

١. مساعدة مُلاك المشاريع في معرفة جميع معلومات كل من الجدوى المبدئية والتفصيلية قبل الشروع وإقرار تنفيذ المشروعات الإقتصادية .
٢. تؤثر معايير تقييم المشاريع الإقتصادية في إتخاذ القرار الإستثماري من خلال المعلومات المتوافرة في الدراسة .
٣. بيان أثر دراسة الجدوى الإقتصادية في إتخاذ القرار الإستثماري في المصارف الإسلامية الأردنية.
٤. بيان أثر دراسة الجدوى البيئية والفنية والمالية والتسويقية في إعداد دراسات جدوى إقتصادية بشكل صحيح .

٥. لا توجد محددات تحد من قيام المصرف الإسلامي بدراسة الجدوى الإقتصادية .
٦. بيان أثرإستخدامها في إتخاذ القرار الإستثماري.
٧. بيان كيفية إتخاذ القرار الإستثماري في المصارف الإسلامية .

فرضيات الدراسة

جاءت هذه الدراسة لاختبار أهم الفرضيات الآتية:

الفرضية الأولى :لا تؤثر دراسة الجدوى (الفنية ،التسويقية ،المالية ،البيئية) في قرار البنك عند إتخاذ القرار الإستثماري .

الفرضية الثانية :لا إمكانية وجود معوقات تحد المصارف الإسلامية من القيام بدراسات الجدوى الإقتصادية .

الفرضية الثالثة :لا يعمل المصرف الإسلامي على الإهتمام بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية .

الفرضية الرابعة :لا تركز المصارف الإسلامية في كيفية إتخاذ القرارات الإستثمارية .

أهمية البحث

لا شك بأن دراسة الجدوى الإقتصادية تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري وتقييم المشاريع الإقتصادية ككل ،ومن هنا فإن أهمية الدراسة تأتي من خلال دراسة الجدوى الإقتصادية بمراحلها المبدئية والتفصيلية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري ،فتتجلى أهمية البحث فيما يلي :

١. تتجلى أهمية المشروع من خلال أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية وإعدادها بدقة، ومساهمتها في نجاح المشاريع الإقتصادية .
٢. تسليط الضوء على أهم المواضيع التي يشهدها عصرنا الحاضر وهو تقييم المشاريع الإستثمارية،و إتخاذ القرار الإستثماري .
٣. بالإضافة إلى أنه تكمن أهمية هذا البحث في محاولة كشف مدى إلتزام المصارف الإسلامية في الأردن بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية وإتخاذ القرار الإستثماري.

منهج البحث

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي، والوصفي، والتحليلي، حيث قمت بإستقراء وتتبع ما يتعلق بالموضوع من مسائل ووصفها كما هي في مظانها ودراستها وتحليلها بهدف الوصول إلى نتائج سليمة.

دراسات سابقة

- هدفت دراسة المصطفى(٢٠١٦) إلى بيان كيفية تفادي الأزمات المالية المفاجئة من خلال الإعتماد على دراسة الجدوى في إدارة عمليات التمويل لقبول المشاريع التي تساهم في تحقيق النمو الإقتصادي للمجتمع ،وتعمل على مدى صلاحية المشروع الإقتصادي من خلال تقدير البيانات المالية للإيرادات والتكاليف في المشروع كما ان المصارف الإسلامية تكون في بعض المشاريع إما ممول وإما شريك مع العميل،وتطرقت إلى الجانب التطبيقي للتعرف على أثر دراسة الجدوى في إتخاذ القرار التمويلي .

  ومن أهم نتائج هذه الدراسة أن الجدوى الإقتصادية من الجانب الإسلامي هي فكرة إستثمارية ومفهوم القرار التمويلي هو توفير التمويل اللازم للمشروع بعد دراسة جدواه ،واتضح من الدراسة وجود آثار معنوية لجوانب الدراسة التفصيلية.

- تهدفت دراسة حمد(٢٠٠٤) إلى أهمية الإستثمار والسعي نحو إستقطاب رؤوس الأموال العالمية لتحقيق طفرة إقتصادية وثقافية وإجتماعية للحصول على مكاسب متوقع الحصول عليها في مدى طويل في المستقبل ،ويستفاد من تقييم المشاريع تدارك الأخطاء الناجمة في حالة المشاريع المستقبلية مع التركيز على أثر المشروع في دخل الفرد.

  ونستنتج أن قرارات الاستثمار مبينة في الواقع على التثمين وتكنولوجيا التقييم حيث ان التثمين يكون فيه حدود التجريب بينما التقييم فيه حدود الخبرات المكتسبة .

  كما أوصت الدراسة بالمحافظة على الموارد الإقتصادية المتاحة و التأني في إتخاذ القرارات الإستثمارية ودراسة البدائل المتاحة للمشروع .

- ذكرت دراسة المغايرة(١٩٩١) إلى بيان الدور الفعّال الذي يمكن أن تحققه زيادة حجم الإستثمار في حل المشاكل الذي يتعرض لها الإقتصاد الأردني بإرتفاع معدل البطالة وإنخفاض النمو

الإقتصادي ،لذلك ساهم الإستثمار في كل من القطاع العام والخاص في تحقيق النمو الإقتصادي وإيجاد الإستثمار الأكثر كفاءة والذي لا بد من توجيه الإستثمار نحوه لرفع المعدل الإقتصادي وتطرق لعرض معالجة موضوع الإستثمار في الأردن فكلما زادت مستويات الإستثمار كلما ارتفعت معدلات تحقيق التنمية ومن هنا تبرز مشكلة عجز الدول النامية بتمويل فرص الإستثمار المتاحه.

وأبرزنتائج الدراسة تمثل التوزيع الغير المتوازن للإستثمار وعن أهمية النسبية للإستثمارات العامة والخاصة في مجمل الإستثمارات المتحققة في الإقتصاد الأردني وأهم النتائج أنه تم التوصل لوجود علاقة ايجابية ولكن ليست ذات دلالة إحصائية بين حجم الإستثمار الكلي وشرط التبادل التجاري للأردن مع العالم الخارجي.

وأوصى الباحث إلى توجيه جهود التنمية نحو تطوير قطاعات الإنتاج وكما ان جهود التنمية وإتجاهات الإستثمار يجب أن تنصب أيضاعلى تطوير الصناعة .

- بينت دراسة الحكيمي(٢٠١٦) لجعل معايير دراسة الجدوى الإقتصادية تناسب أحكام الشريعة الإسلامية وتطرقت إلى بيان أهمية دراسة الجدوى وأنها تختلف مع البنك التقليدي من ناحية السلامة الشرعية والإجتماعية وشكل القوائم المالية.

وتوصلت الدراسة بجعل إدارة مستقلة لإعداد الدراسات وتقييم المشاريع الإستثمارية بدل الإعتماد فقط على دراسة العميل وإقتراح معدل خصم بعيد عن الفائدة ويكون محلل شرعاً،كما أكدت نتائج الدراسة أن معدل الربح مؤشر أساسي للحكم على جدوى المشاريع الإقتصادية في البنوك الإسلامية والتقليدية ويعتبر من المحفزات على تشجيع زيادة الإستثمار.

كما أوصت الدراسة بتفعيل الصيغ التمويلية والإستثمارية في العمل المصرفي دون التركيز على صيغة واحدة فقط لتلبية حاجة المتعاملين .

- أوضحت دراسة الشخيبي(٢٠٢٠) لتقدير أثر الإستثمار في البنية التحتية للإتصالات وذلك عن طريق وجود علاقة طويلة الأجل بين النمو الإقتصادي وعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي وبين المتغيرات الداخلة وأشارت النتائج الى أنه تم التوصل الى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل .

كما أن بنية الإتصالات عامل مهم لجعل البلد قادرة على الإنتقال للإقتصاد العالمي الجديد المبني على المعرفة ،فإن تكنولوجيا المعلومات محرك رئيسي للنمو الإقتصادي فكلما زاد العرض

وتحسنت الجودة يكون الطلب عليها أكبر فتتحرك عجلة الإقتصاد فتؤدي الى تحسين النمو الإقتصادي .

وأوصت الدراسة بضرورة تبني الدولة لتوجيه حجم إستثمارات أكبر لقطاع الإتصال لتساهم في الإنعاش الإقتصادي.

- تعرضت دراسة حماد(٢٠٠٧)إلى بيان المخاطر التي تختص بصيغ الإستثمار التي تجريها المصارف الإسلامية مع بيان العلاج الفقهي لهذه المخاطر مع عرض العلاج المصرفي في بعض الأحيان.

كما عرض الباحث آراء الفقهاء في مسائل الموضوع الفقهي ومناقشة الأدلة ثم ذكر الرأي المختار ،فيجب أن يكون هذا الإستثمارمباحا فيفترض أن تكون قرارات الهيئة ملزمة للمصرف .

ويرى الباحث ان الإستثمار من منظور إسلامي بأنه توظيف المسلم ماله او جهده في نشاط إقتصادي مشروع بهدف الحصول على نفع يعود عليه او على غيره في الحال او المال ،فتتمثل المخاطر في إحتمالات عدم قدرة العميل المستثمر على الوفاء بحقوق المصرف المالية مستقبلا.

فمن نتائج الدراسة أن إستثمارات المصارف الاسلامية نسبة المخاطرة بها أعلى من المصارف التقليدية لكون طبيعة العلاقة بين المصرف الإسلامي والعميل تسيير ضمن قاعدة الغنم بالغرم.

ويوصي الباحث إلى إعداد دراسات ضمن موضوع المخاطر الاخرى التي تواجه إستثمارات المصارف الإسلامية مثل السوق والسيولة .

- تناولت دراسة قاسمي(٢٠١٥) إلى الأهمية البالغة في إتخاذ قرار إستثماري نظراً لخطورته وصعوبة الرجوع عنه في حال إتخاذه فمن خلال دراسات الجدوى الإقتصادية يتم الوصول الى إقرار او إتخاذ بديل إستثماري يعطي أكبر عائد إستثماري،كما ركزت هذه الدراسة على خطوات تقييم المشاريع الإقتصادية وتقديم المعايير المستخدمة في تقديم المشاريع الإستثمارية كما إن الدراسة أقيمت على أربع فرضيات والتي تم إختبارها للحكم على المشروع.

فمن أهم النتائج التي تحدث عنها أنه ليس بالإمكان الإستعانة فقط بالمعايير التي تتسم بالإستقرار كأساس متين يمكن الإستناد عليه عند تقييم المشاريع ومن ثم إتخاذ قرارإستثماري.

فأوصت الباحثة الى الأخذ بعين الإعتبار عنصر المخاطرة في عملية تقييم المشاريع الإقتصادية وتطوير تقنياتها او الإستعانة بتقنيات جديدة من أجل تقييم المشاريع الإقتصادية.

- يهدف بحث صدادقي(٢٠١٧) على أن البنك التجاري مؤسسة ائتمانية متخصصة بالنقود وكيفية التعامل بها سواء كانت وديعة قابلة للسحب او لأجل مع إعادة ائتمانها بشكل قروض،فأدى إتساع أعمال البنوك إلى ظهور وظائف حديثة منها إدارة محافظ الإستثمار وخصم الأوراق التجارية وتحصيلها،فمن أهداف البنك تعظيم الربح وتوفير السيولة .

وتناولت هذه الدراسة أهداف المشروع الإقتصادي ففي حالة المشاريع ذات الملكية الخاصة يكون الهدف تحقيق أقصى ربح ، أما المشاريع العامة فإنها تبحث عن منفعة عامة.

فمن أهم النتائج التي توصل اليها الباحث بارتفاع عدد القروض الممنوحة من طرف البنك تحت دعم وكالة التأمين على البطالة وأوصت الدراسة بازالة المعوقات التي تواجه المشاريع.

- كما بيّن بحث مختار(٢٠٠٨) لأهمية هذه الدراسة التي تسعى لإقامة الدليل العلمي على مدى جودة المشروع او القرار المراد إتخاذه ،وعدم العمل بدراسة الجدوى ما هو إلا تبديد للموارد،فلا بد قبل إتخاذ أي قرار إستثماري أن يكون هنالك دراسة توضيحية.

وتناول هذا المقال إعداد التقارير لرؤوس الأموال، إما أن تكون هذه الدراسة مبسطة في حالة المشاريع الصغيرة وقد تكون مجلداً في حالة المشاريع الكبيرة ،كما أن البحث تعرض للعناصر المهمه التي تتكون منها دراسة الجدوى وتطرقت إلى دراسة نفقات التشغيل السنوية للمصروفات فيجب أن يوكل أمر إعدادها مكتب متخصص في إعداد دراسة الجدوى لتفادي هدر الوقت والجهد والمال .

- بينما تعرضت دراسة الرواشدة(٢٠١٠) لبيان آثار الإستثمار الأجنبي في الناتج المحلي الإجمالي بالأردن،فإن هذه الطاقة الإستثمارية ما هي الا سلعة إنتاجية تسهم في إنتاج غيرها من الخدمات ويتطرق الباحث لمفهوم الإستثمار الدولي والأجنبي وإلى أهمية تحقيق ارتفاع سريع بمعدل الناتج القومي الذي تؤدي الى زيادة الإنتاج والثروة ،وتناول أهمية القطاع الزراعي لدى الدول النامية التي تساهم بنسبة عالية في الناتج المحلي الاجمالي وتعمل على التوظيف بشكل كبير ويقابلها الضعف الواضح في القطاع الصناعي .

فأشارت النتائج الى التأثر الايجابي للإستثمار الأجنبي والإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الاردن وأوصت في الإستمرار في برامج الإنتاج التجاري لما في ذلك تعزيز لجذب الإستثمار الأجنبي .

- هدفت دراسة النمر(٢٠١٧) للسعي الجاد لجذب الإستثمار الإقتصادي لدول العالم الإسلامي لتساعد على النمو الإقتصادي سواء عمل على زيادة الإنتاج او جلب تقنية متطورة ،وتناول البحث التركيز على الإستثمارات طويلة الأجل وذلك من خلال مشاركة جميع المؤسسات .

وأشار الباحث الى أن النمو الإقتصادي هو العامل الأساسي الذي يحدد مستويات معيشة أفراد المجتمع إلا أن هناك عوامل اخرى تحدد مستويات معيشتهم منها العدالة والمساواة والتوزيع المتساوي .

فتوصلت الباحثة الى أن تنمية الإستثمار مطلب إقتصادي مُلح إذا ما أرادت الدول الإسلامية أن تدخل عصر العولمة الإقتصادي ،وأوصت برفع مستويات التنمية البشرية من خلال تنمية وتدريب كوادر متخصصة في مجال الإستثمار لتلعب دور مهم أمام الشركات المستثمرة من حيث تقديم الخدمات .

❖ ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بعد إستعراض الدراسات السابقة فإن أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت دور دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري "دراسة تطبيقية على المصارف الإستثمارية في الأردن"، في حين أن الدراسات الأخرى ركّز معظمها حسب علم الباحثين على عوامل اخرى ، فقد أشار الباحث لكلا التطبيقين النظري والتطبيقي في دراسة الجدوى الإقتصادية ودراسة المشاريع الإستثمارية وتقييمها و إتخاذ القرار الإستثماري و إعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة وعمل على بيان أثر وأهمية دراسات الجدوى في إتخاذ القرار الإستثماري الصحيح.

خطة البحث

المبحث الاول:دراسة الجدوى الإقتصادية والإستثمار

المطلب الأول:الإطار العام لدراسة الإستثمار

الفرع الأول: مفهوم وأهمية الإستثمار

الفرع الثاني: أهداف ومحددات الإستثمار

المطلب الثاني:الإطارالعام لدراسة الجدوى الإقتصادية

الفرع الاول:مفهوم دراسة الجدوى الإقتصادية

الفرع الثاني:أهمية و أهداف دراسة الجدوى الإقتصادية

الفرع الثالث: محددات دراسة الجدوى الإقتصادية

المطلب الثالث:مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية

الفرع الاول:دراسة الجدوى المبدئية

الفرع الثاني:دراسة الجدوى التفصيلية

المبحث الثاني: المشاريع الإستثمارية وإتخاذ القرار الإستثماري

المطلب الأول:الإطار العام حول إتخاذ القرار الإستثماري

الفرع الأول:مفهوم وخصائص إتخاذ القرار الإستثماري

الفرع الثاني: أنواع القرار الإستثماري وأسس إتخاذها

الفرع الثالث: مقومات ومحددات إتخاذ القرار الإستثماري

المطلب الثاني : الإطار العام حول المشاريع الإستثمارية وتقييمها

الفرع الأول :مفهوم وأنواع المشاريع الإستثمارية

الفرع الثاني:معاييرتقييم المشاريع الإستثمارية

المبحث الثالث: تقييم الجدوى الإقتصادية ودراسة القرار الإستثماري كحالة تطبيقية على البنوك الإسلامية

المطلب الاول:منهجية الدراسة

اولاً: منهج ومتغيرات الدراسة

ثانياً:مجتمع وعينة ووحدة معاينة الدراسة

ثالثاً: أداة الدراسة وإختبار صدقها

رابعاً:مصادر جمع البيانات وإسلوب تحليلها

المطلب الثاني :التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

أولاً: التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية

ثانياً: إختبار فرضيات الدراسة

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول:دراسة الجدوى الإقتصادية والإستثمار

تمهيد

لقد نالت دراسة الجدوى الإقتصادية أهمية كبيرة من قبل الدول المتقدمة والنامية ،حيث أنها تمثل إحدى الأدوات الهامة التي تساهم في ترشيد قرارات الإستثمار وتمويل هذه المشروعات ،إذ تبين أن هناك صلة واضحة بين دراسة جدوى المشاريع الإقتصادية ومعدلات التنمية الإقتصادية المتحققة ،إذ أن دراسة الجدوى الإقتصادية تعمل على رسم صورة مستقبلية للمشروع كاملاً من جميع الجوانب ،وتعمل على توزيع أمثل للموارد المتاحة ،فكلما إعتمد القرار الإستثماري على دراسات شاملة ودقيقة وموضوعية وعلمية ،كان القرار الإستثماري أكثر نجاحاً وأماناً في تحقيق الأهداف المرجوة.(الياس ،٢٠١٤،صفحة٢٠٥)

وقبل الدخول في معالجة موضوع دراسة الجدوى الإقتصادية بالدراسة والتحليل، حتى يتكامل ويتجانس موضوع الدراسة ليشمل جميع الجوانب اللازمة لذلك فإن من الضروري تناول فكرة عن الإستثمار وأهميته وأنواعه إضافة الى محددات الإستثمار كمدخل للدراسة .(حمد،٢٠٠٤)

المطلب الأول:الإطار العام لدراسة الإستثمار

تحظى دراسة الإستثمار بأهمية بالغة في التحليل الإقتصادي كونه يمثل العنصر الفعّال لتحريك عجلة التنمية الإقتصادية خاصة في الدول التي تسعى بدورها إلى زيادة رفاهية الشعوب من خلال التحفيز على المشاريع،وتحقيق تحسين إقتصادي على مستوى جميع القطاعات،إذ يعتبر الإستثمار أحد الفعاليات الأساسية الأربعة التي يعمل على تحسين الإقتصاد ،وهذه الفعاليات هي الإنتاج والإستهلاك والإدخار و الإستثمار وحول هذه الفعاليات تدور الحياة الإقتصادية فإما أن تتوسع أو تنكمش وفقاً للتغيرات التي تطرأ على هذه الفعاليات .(المغايرة،١٩٩١)

اولاً:مفهوم وأهمية الإستثمار

- **مفهوم الإستثمار:** تعددت المفاهيم العامة التي تم تناولها بالبحث والتحليل من قبل مدارس في الفكر الإقتصادي من قبل علماء الإقتصاد، فإنها وإن إختلفت بالإلفاظ فإن لها نفس المضمون ،ومن أهم المفاهيم التي تناولت جانب الإستثمار :

عرفت بأنها تخصيص بعض الموارد في الوقت الحاضر من أجل الحصول على عوائد في المستقبل فإنها تضحية بالثروة الحالية لثروة في المستقبل غير مؤكدة .(قاسمي ،٢٠١٥،صفحة ٦)

فإن الإستثمارتوظيف النقود في مدة محدودة في أي أصل أو ممتلكات محتفظ بها للمحافظة على المال وتنميته ،سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في المدة المتفق عليها.(حماد،٢٠٠١٧،صفحة ٢٧)

وبعبارة أخرى فإن الإستثمار يعمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع وهو إرتباط مالي يهدف الى تحقيق أرباح يتوقع الحصول عليها على مدة طويلة في المستقبل ،فالإستثمارهو نوع من الإنفاق ولكن إنفاق على أصول يتوقع منها تحقيق عائد على مدى فترات طويلة من الزمن ،لذلك يطلق البعض إصطلاح الإنفاق الرأسمالي تمييزاً له عن بقية المصروفات التشغيلية أو المصروفات الجارية .(حمد،٢٠٠٤)

ويمكن تعريف الإستثمار بأنه إستخدام المدخرات في تكوين الإستثمارات اللازمة لإنتاج السلع والخدمات .(الرواشدة ،٢٠١٠،صفحة ٤)

والجدير بالذكرأنه تم تعريف الإستثمار من الناحية القانونية بأنه إنتقال أحد عوامل الإنتاج عبر الحدود الدولية للمساهمه في الإستغلال الإقتصادي بطريقة مباشر أو غير مباشرة بقصد تحقيق ربح .(مقبول،٢٠١٥)

_ومهما يكن أمر هذا الإختلاف في التعريفات ،فإن الإستثمار يتضمن جانبين رئيسسين،المستثمرالذي يقوم على عملية التوظيف و موضوع الإستثمار كما يلي :(الحكيمي،٢٠١٦،صفحة ٩)

- المستثمر :قد يكون المستثمر شخصاً طبيعياً أو شخصاً اعتبارياً،والشخص الإعتباري يمكن أن يكون مؤسسة خاصة أو عامة .
- موضوع الإستثمار :يقصد به الميادين والمجالات التي ينصب عليها فعل الإستثمار بأنواعه المختلفة.

❖ **أهمية الإستثمار:** إن الإستثمار الذي يستمد مصدره من الفائض الإقتصادي هو علاقة إجتماعية يؤدي إلى تطوير طاقات إنتاجية قديمة للمجتمع ،فمن وجهة النظر الكينزية يعتبر الإستثمار أحد أوجه الإنفاق من قبل رجال الأعمال إلى جانب الإنفاق الإستهلاكي والحكومي والخارجي ،ويعتبر أيضاً أداة رئيسية في تحديد تغيرات الطاقة الإنتاجية وهذه المؤشرات تعكس التوجه التنموي على مستوى الدولة ،فالأداء السليم للنظام الإقتصادي يعكس مستوى التنمية في إطار تنفيذ الخطط التنموية القومية ،لتنبثق أهمية الإستثمار أيضاً من الدور الذي يلعبه هذا التدفق في عملية تراكم رؤوس الأموال .(الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ١٠)

فتنبع أهمية الإستثمار في سعي جميع الدول لإستقطاب أكبر قدر من رؤوس الأموال العالمية المهمه ،سواء من المؤسسات الدولية أو مؤسسات التمويل سواء كانت محلية أو دولية ، وذلك عن طريق سن القوانين والتشريعات الذي تسعى على جذب الإستثمار وتشجيع رؤوس الأموال المحلية، وتسليط الضوء على العنصرالبشري الذي يعتبر الأداة الحقيقة الذي يعمل عليها نجاح الإستثمار ويقود الى الإهتمام بجانب البحوث وتحفيزها،ويرجع تفوق الدول المتقدمة إلى إهتمامها الكبير في الإستثمار،مما ساعد على تحقيق طفرة إقتصادية وإجتماعية إضافة إلى رأس المال الهائل الذي جعلها تحكم سيطرتها على الإقتصاد العالمي ،أما الدول النامية فإن فكرة الإستثمار لم تكن مهمة لكثير من الشركات والمؤسسات التي تسيطر عليها بالإضافة للمحددات والصعوبات التي تواجهها ،إلا إن هذه الدول بما لها من موارد إذا تم استغلالها وتشغيلها فإنها سوف تحقق طفرة مهمه في مجال الإستثمار ،ولكن سوء توظيف الموارد وعدم إستغلالها الإستغلال الأمثل أفقدها الكثير في هذا المجال، إضافة إلى ذلك فإنها تعاني من قلة رؤوس الأموال وندرتها ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب ومن وأهمها إرتفاع معدلات الإستهلاك بسبب النزعة الإستهلاكية وضعف الوعي الإدخاري والإستثمار لدى سكان تلك الدول.(حمد،٢٠١٤،صفحة ١٣)

❖ فإن أهمية الإستثمار تتوقف في الأساس على عاملين اثنين وهما : (النمر ،٢٠١٧، صفحة ٥١)

- دوافع وحوافز الإستثمار ،والقدرة التنافسية للشركات المستثمرة ورغبتها في إفتتاح العديد من الأسواق والفروع التابعة لها.
- عوامل الجذب للإستثمارات من حيث النمو الإقتصادي ،حجم السوق،مدى توافر الإستقرار السياسي ،بالإضافة إلى توافر البنية الأساسية ،وأخيرا التشريعات والقوانين الخاصة بالإستثمار وما تتضمنه من حوافز لجذبها.

ثانياً:أهداف ومحددات الإستثمار

❖ **أهداف الإستثمار**:تتحدد الأهداف الفعلية للإستثمار على أسس مجالاته ،لأنها تحقق الأهداف التالية :(الحكيمي،٢٠١٦،صفحة ١١)

- تحقيق عائد متوقع ومناسب يضمن إستمرارية المشروع الإقتصادي ضمن المدة المحددة وبأقل المخاطر.
- تأمين السيولة اللازمة لتغطية العملية الإنتاجية ومتطلبات المشروع الإقتصادي،ومواجهة الحالات الطارئة في الأسواق .

- ويؤكد النمر المشار إليه في بحث الخطيب(٢٠٠٦)، أنه يسهم الإستثمار بزيادة النمو وتكوين رأس مال جديد ،ويؤدي ذلك إلى زيادة و توسيع الطاقة الإنتاجية ،وهذا عن طريق زيادة الإنتاج .(النمر،٢٠١٧،صفحة ١٥)

❖ **محددات الإستثمار :**أحاطت النظرية الإقتصادية بعدة عوامل تؤثرفي الإستثمار وتحدده ،نظراً لكونها سريعة في التقلبات نظراً لكثرة المتغيرات التي تؤثر فيها ،وبصورة عامة يمكن إيجاز أهم العوامل المحددة فيما يلي : (حمد،٢٠٠٤)

- سعر الفائدة :سعر الفائدة يمثل تكلفة رأس مال المستثمر،ويعتبر أحد العوامل الرئيسية المحددة للإستثمار ،ويرتبط بعلاقة عكسية مع حجم الأموال المستثمرة ،فإنخفاض سعر الفائدة يؤدي الى إرتفاع حجم الإقتراض ،وبالتالي يعمل على إرتفاع الإستثمار.
- الكفاية الحدية لرأس المال :وهي الإنتاجية الحدية لرأس المال،أو العائد المتوقع الحصول عليه من إستثمار حجم معين من الأموال ،فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال والأموال المستثمرة هي علاقة طردية ،فعند إرتفاع الإنتاجية الحدية ترتفع المداخيل، وبالتالي التشجيع على الإستثمار وزيادة الأموال المستثمرة .
- التقدم العلمي والتكنولوجي:إن التقدم العلمي والتكنولوجي لا ينحصر على إستخدام الآلات وتقنيات حديثة ،بل يتعداها ليشمل مجالات البحث العلمي والتطوير وإيجاد طرق إنتاجية جديدة أو إستخدام مواد جديدة أو إحلال عناصر جديدة محل العناصر التقليدية .
- درجة المخاطر :أغلب هذه المخاطر ترتبط بمدى توافر الإستقرار السياسي والإقتصادي بالدولة ،وكل إستثمار يرافقه مستوى معين من المخاطر ويرتبط طردياً نسبة العائد في مدى الخطورة ،ويرتبط بعلاقة عكسية مع الإستثمار بحيث أنه كلما قلت درجة المخاطرة يرتفع مستوى الإستثمار ،وعليه لا بد من توفير الحد الأدنى من الضمانات في إطار القوانين المشجعة للإستثمار للتقليل من المخاطر خاصة في الدول النامية .
- الضرائب: تعتبر الضرائب من أهم الأدوات السياسية الإقتصادية لأي دولة ،وهي في مجال الإستثمار تلعب دور الموجه للإستثمارات لأنها تدخل في تكوين التكاليف الإستثمارية وتقلل من مستوى العائدات .(الحكيمي،٢٠١٦،صفحة ١٢)

المطلب الثاني: الإطار العام لدراسة الجدوى الإقتصادية

أولاً:مفهوم دراسة الجدوى الإقتصادية

يعتبر مصطلح دراسة الجدوى الإقتصادية أحد الأدوات المهمة الذي يرتكز عليها الجهات المعنية لإقامة مشروع إقتصادي(حمد،٢٠٠٤)،فهي منهجية لإتخاذ أي قرار إستثماري لأي مشروع ،فإنها تعتمد على أسس علمية ومجموعة من الإختبارات للحكم على صلاحية المشروع من خلال العمر الإفتراضي للمشروع والتكاليف والعوائد المتوقعة،ومن هذا المدخل شاع إستخدام مصطلح جدوى المشاريع بين الباحثين ،فمن أبرز تعاريف دراسة الجدوى الإقتصادية ما يأتي:

عرفت بأنها دراسة نظرية وعملية تسعى لتبني قرار سليم من خلال المخطط الكفئ الذي يتم تعيينه على أسس تحليلية للبدائل المتاحة.(منور،٢٠٠٩،صفحة٣٣٢)

وتوصف الدراسة بأنها عملية جمع المعلومات لكافة جوانب المشروع المقترح وتحليلها لمعرفة مدى صلاحية المشروع والتي تكون إما بشكل دراسة أولية أو نوع من أنواع الدراسة التفصيلية التي تعمل على مدى المعرفة الدقيقة لإحتمالات نجاح أو فشل المشروع الاستثماري ،وإختبار مدى قدرة المشروع على تحقيق أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص وللمجتمع .(بن شاعة،٢٠١٩،صفحة ١٣٤)

وعرفت دراسة الجدوى الإقتصادية بأنها طريقة للتعرف على البدائل لإستثمار ناجح وذلك من خلال سلسلة من الدراسات التمهيدية التفصيلية للوصول الى قرار مدى فاعلية المشروع للتنفيذ من خلال تخمين العائد المتوقع وتكاليف القرار الإستثماري.(نحاوة وعباس ،٢٠٢٠،صفحة٣٦١)

وتعرف بأنها منهج علمي شامل وخطة متعددت المراحل قائمة على توقعات مستقبلية للموازنة بين توجيه الأموال نحو إستثمار معين والعائد المتوقع خلال تنفيذ المشروع بكافة مراحلة ،ويمكن أن تتضمن مشاريع قائمة فعلا وخصوصاً إذا كانت بنهاية عمرها فلربما تفوق تكلفة صيانة تكنلوجيا قديمة يستخدمها المشروع تكلفة إحلال مشروع جديد باستخدام تقنية أكثر اقتصاد.(العبيد،٢٠١٧، صفحة ١٢)

ثانياً:أهمية وأهداف دراسة الجدوى الإقتصادية

- **أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية** : تتجلى أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية برسم صورة مستقبلية للعديد من الأطراف :

١. بالنسبة للمستثمر الفرد: تتشكل أهمية دراسة الجدوى الإقتصادية أهمية للمستثمرين في إتخاذ قرار إستثماري لدراستها جميع جوانب المشروع مما تعطي نتائج أقرب للواقع،حيث تساعد المستثمرعلى إختيار أفضل البدائل الإستثمارية بإستخدام موارد متاحة ،كما أنها أداة مهمة تساعد المستثمرفي التعرف على المتغيرات

الإقتصادية المتوقع حدوثها خلال العمر الإفتراضي للمشروع ،فيتمكن المستثمر من تجنب المخاطر وتحمل الخسائر وضياع الموارد خاصة في المشاريع الكبيرة .ويمكن إستخدام دراسة الجدوى الإقتصادية لتوفير إحتياجاته المالية من خلال إقناع المؤسسات التمويلية بأهمية المشروع وجدواه المالية الإقتصادية والإجتماعية .(مفيدة،٢٠١٦،صفحة١١٢)

٢. بالنسبة للبنك:تساعد دراسة الجدوى الإقتصادية البنوك للتعرف على الظروف البيئية التي يعمل بها المشروع والإمكانية المالية الكافية القادرة على الوفاء بالتزامات الممولين ،كما أنه يوجد تشابه بين التحليل الائتماني الذي يقوم به البنك وأساليب تحليل دراسة الجدوى ،فيعمل البنك على نتيجة دراسة الجدوى من العميل طالب الإئتمان أو دراسة الجدوى الذي يجريها البنك داخلياً، فكلما كانت دراسة الجدوى تحتوي على فرضيات صحيحة خصوصاً في التوقعات المستقبلية والموازنات التخطيطية وتقدير التدفقات النقدية وتحجيم المخاطر عند إتخاذ قرارات الإقتراض كلما كانت درجة التأكد من إسترداد القرض في مواعيده.(الحكيمي،٢٠١٦،صفحة ٢٣)

٣. بالنسبة للدولة :تساعد دراسة الجدوى في التأكد من كفاءة المشروع وإنتاجيته لتخصيص أمثل الموارد الإقتصادية خاصة في الدول التي تتصف بالندرة النسبية فتحافظ عليها من الضياع وسوء الإستخدام،فان أي إستثمار تقوم به الدولة سوف يكون له جملة من النتائج المباشرة على مجمل الإقتصاد الوطني ،فتساعد دراسة الجدوى على المفاضلة بين المشاريع المطروحة لإختيار المشاريع ذات معايير محددة لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة التنموية.(المصطفى،٢٠١٦،صفحة ٥٣)

❖ **أهداف دراسة الجدوى الاقتصادية**: تسعى دراسات الجدوى الإقتصادية إلى تحقيق عدة أهداف أهمها: (بن شاعة،٢٠١٩،صفحة ١٣٨)

١. معرفة الآثار الإقتصادية المترتبة على إمكانية المشاريع المطروحة في تحقيق الأهداف المرجوة ،وتقديمها للجهات المختصة لتقييمها وإختبار ربحية المشروع بكل مرحله .

٢. توفير معلومات قيّمة ومفيدة للبنوك لإثبات جودة وربحية المشروع ،فتساهم دراسة الجدوى بتحديد التمويل المناسب للمشروع ،ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال.

٣. شمولية معرفة المستثمر بمعدل العائد على الأموال المستثمرة ونسبة الضرائب والتدفقات المالية للمشروع وإحتمالات التوسع مما يؤدي لإطمئنان المستثمر على أمواله.

٤. الدقة في إختيار المشاريع التي تعمل على حل المشاكل الإقتصادية في المجتمع مثل البطالة .(المصطفى ،٢٠١٦،صفحة ٥٢)

ثالثاً:محددات دراسة الجدوى الإقتصادية:

١. عدم توافر المعلومات ودقتها : تؤدي مشكلة عدم توافر المعلومات إلى صعوبات في إعداد التقارير الدقيقة مما يخل في إتخاذ قرار إستثماري دقيق.
٢. النقص الحاد في المتخصصون في دراسة الجدوى الإقتصادية :أدى عدم وجود فريق متخصص إلى دخول غير المتخصصين في هذا المجال،مما ترتب عليه ضعف في دراسات الجدوى الإقتصادية والإختلال في تغطية كافة جوانب دراسة الجدوى الإقتصادية والبعد عن المصداقية المراده.(المصطفى،٢٠١٦،صفحة٥٨)
٣. صعوبة التنبؤ بالكثير من جوانب الدراسة التفصيلية التي تؤثر على القرارات الإستثمارية مما ينعكس سلباً على فعالية الدراسات.
٤. عدم التوازن بين تكاليف إجراء دراسة الجدوى وحجم المشروع ورأس المال المتخصص للإستثمار فيه.(بن شاعة،٢٠١٩،صفحة١٣٨)

المطلب الثالث:مراحل دراسة الجدوى الإقتصادية

تتكون دراسة الجدوى الإقتصادية من فرعين رئيسيين يتم التفرقة بينهما على أن الأولى دراسة أولية لكافة جوانب المشروع، أما النوع الثاني فهو عبارة عن سلسلة من الدراسات المترابطة والدراسات المفصلة والدقيقة للمشروع وعادةً ما تكون مكلفة، وسنوجز شرحهما فيما يأتي :

اولاً:دراسة الجدوى المبدئية (التمهيدية)

هي مجموعة من الدراسات التمهيدية والمؤشرات المبدئية التي توضح للمستثمر مدى نجاح أو فشل المشروع قبل الشروع في التفاصيل البيئية والتسويقية والفنية لهذا المشروع ،كما أنها تتوقع إلى حد ما تكلفة المال المخصص للمشروع والعائد الإقتصادي المخمن ،فتعمل الدراسة المبدئية على جمع وتحليل المعلومات من خلال البحث في الموانع الجوهرية سواء القانونية أو غيرالقانونية فمن الممكن وجود مناطق معينة ممنوع إقامة مشاريع عليها من خلال قانون حماية البيئة مثلاً، ومدى الحاجة إلى منتجات المشروع وهذا يتطلب معرفة حالة السوق كما يجب معرفة مدى توافر عناصر الإنتاج كالعمالة وهل هناك قيود على إستيراد العمالة أم لا ، كما تعمل على التأكد من توافر عوامل الإنتاج الأساسية مثل المياه والطاقة للتأكد من توافرها ، فإن دراسة الجدوى التمهيدية لا تتضمن العمق الموجود في دراسات الجدوى التفصيلية فتعتبر الدراسة المبدئية مستند للقيام بدراسة الجدوى التفصيلية.(مفيدة،٢٠١٦،صفحة١١٦-١١٥)

ثانياً:دراسة الجدوى التفصيلية

يتم الإنتقال إلى دراسة الجدوى التفصيلية بعد دراسة الجدوى المبدئية والتأكد من جدواها، أي أن هنالك منافع إيجابية من إقامة المشروع ،وهذه الدراسة عبارة عن سلسلة من الدراسات التفصيلية فهي تتضمن دراسة المشروع من النواحي الفنية والتسويقية والبيئية والمالية والقانونية وعلى هذا الأساس يتم أخذ القرار بتنفيذ المشروع والبدء فيه .(مفيدة،٢٠١٦،صفحة ١١٦)

فإن الدراسة التفصيلية تعتبر امتداداً لدراسة الجدوى المبدئية لبعض الأفكار الإستثمارية التي اجتازت دراسة الجدوى المبدئية لأنها دراسات أكثر تفصيل وأعمق تحليل من دراسات الجدوى التمهيدية وتشمل نطاق هذه الدراسة العديد من الدراسات التفصيلية متنوعة الإتجاهات.(الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ٣١)

❖ **وتتكون دراسة الجدوى التفصيلية من الدراسات الآتية :**

١. الدراسة البيئية : ويقصد بها دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص الأضرار وتعظيم الأهداف المخطط لها بشكل يحقق أهداف التنمية(محمد،٢٠١٩) ولا يضر بالبيئة وصحة الإنسان ،كما أنها تعد درجة الحماية التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة ،على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي .(منور ،٢٠٠٩، ٣٣٨)

_ يصنف المشروع على أساس مدى تأثيرة على البيئة كما يلي :

- مشاريع القائمة البيضاء:هي مشاريع آثارها البيئية ضئيلة ،ويمكن السيطرة عليها ومعالجتها وحماية البيئة منها بكلفة إستثمارية غير مكلفة .
- مشاريع القائمة الرمادية:هي مشروعات لها آثار سلبية على البيئة ،ويمكن معالجتها بكلفة إستثمارية كبيرة .
- مشاريع القائمة البيضاء:هي مشروعات ذات آثار سلبية على البيئة ،ولا يمكن تفادي الأضرار وغالباً ما يرفض المشروع لعدم جدواه من الناحية البيئية .(مفيدة،٢٠١٦،صفحة ١١٧)

فالهدف من دراسة الجدوى البيئية التعرف على العوامل البيئية المحيطة التي تؤثر في المشروع، وتشخيصها والتنبؤ بها ،كما أنها تشجع على إجراء بحوث علمية تعمل على تحقيق شامل ومتعدد عن البيئة والأضرار المحتملة وتحديد الإجراءات الوقائية وبدائلها وطرق معالجتها ،كمان أنها تحدد مجمل المؤثرات

البيئية الطبيعية والإقتصادية والقانونية على المشروع ،وتعمل على زيادة إشراك أفراد المجتمع في عملية صنع القرار فيما يتعلق بأحوال البيئة التي يعيشون فيها .(منور، ٢٠٠٩، صفحة ٣٣٩)

٢. الدراسة التسويقية : يعتبر حجم الطلب المتوقع وحاجة السوق للسلع المنتجة هي أساس أي فكرة إستثمارية ،إذ عادة لا تبنى دراسة السوق على فرضيات وإنما على أبحاث ودراسات السوق النابعة من وقائع ملموسة وحقائق رقمية تجمع بمختلف السبل لأجل إستنتاج معلومات تحدد نتائج للدراسة المرجوة ، إذ أنه عادةً تعد دراسة وتقرير حجم الطلب من الفقرات الأساسية لدراسة الجدوى الإقتصادية لذا عند دراستها لا بد من الدراسة الديمغرافية للمنطقة ومعدلات نموها ومستوى دخل الفرد وأسعار السلع البديلة والمكملة ،كما لا بد من تحديد إتجاه أذواق المستهلكين والتوقعات المستقبلية لحجم السوق لمنتجات المشروع والسلع الجديدة التي قد تدخل السوق ومدى تنافسها أو تكاملها مع منتجات المشروع ،فيجب دراسة قابلية المشروع لتصنيع سلع بديلة جديدة لطرحها في السوق والهدف من دراسة كل هذه المتغيرات التوقع بحصة المشروع من الأسواق في الوقت الحاضر أوالمستقبل ،حيث أن المشروع في سنواته الأولى تكون حصته متواضعة ويعمل على تنميتها بوسائل تعتمد على أساليب متبعة لتشجيع المستهلك من إقتناء منتجات المشروع .(مختار، ٢٠٠٨،صفحة ٢٦)

كما أنه يوجد ترابط بين الدراسة التسويقية والدراسة الفنية ،حيث أن الدراسة التسويقية تساعد في تحديد كمية الإنتاج المطلوبة في السوق والتي يمكن تسويقها ،وينعكس ذلك على الدراسة الفنية في تحديد كمية وطاقات الآلات اللازمة دون زيادة أو نقصان.(الحكيمي ،٢٠١٦، صفحة٦٦)

٣. الدراسة الفنية :إن الدراسة الفنية من أهم الدراسات االتي يحتاجها المشروع الإستثماري ،فإنها تلعب دور الوسيط بين دراسة السوق ومخرجاتها من تحديد الحصة السوقية المتوقعة للمشروع وبين الدراسة المالية التي تستفيد من كافة بيانات الدراسة الفنية من إحتياجاتها للمشروع وتحولها الى نتائج مالية يتم تحليلها وبناء قرارات حول المشروع مستقبلاً ،كما أن الهدف من الدراسة بيان كافة إحتياجات المشروع اللازمة لإنشائه وتشغيله، وتوصف الدراسة الفنية بأنها العملية التي تنحصر مهمتها في دراسة كافة الجوانب الفنية المتعلقة في المشروع المقترح ،والتي يمكن الإعتماد عليها في التوصل إلى قرار إستثماري إما بالتخلي أو التحول إلى مرحلة التنفيذ،فإنها عملية تقديرية لكلفة المشروع من البنية التحتية والمعدات والتجهيزات اللازمة لمساعدة المشروع على الإنتاج وما يستلزمه من المواد الأولية والأيدي العاملة وهي المؤشر الحقيقي للتكاليف المالية التي تبني الدراسة المالية أساس عملها عليها.(المصطفى،٢٠١٦،صفحة٦٦)

❖ إن لدراسة الجدوى الفنية مجموعة من الجوانب الأساسية التي تبنى عليها الدراسة:

- دراسة وتحليل موقع المشروع ،ودراسة حجم طلب الطاقة الإنتاجية على ضوء دراسة العرض والطلب.
- تقدير تكاليف المشروع والتي تشمل تكاليف التشغيل والتكاليف الإستثمارية .(الحكيمي،٢٠١٦،صفحة٣٣)
- تحديد حجم الطاقة الإنتاجية ،حيث يرتبط بها كافة عناصر دراسة الجدوى الفنية ومن ثم المالية للمشروع ،والتي يتم تحديدها بناء على الدراسة التمهيدية والتسويقية.(المصطفى،٢٠١٦، صفحة٦٧)

٤. الدراسة المالية: تبنى هذه الدراسة على نتائج الدراسة التسويقية والدراسة الفنية للمشروع في صورة تقديرات وبيانات مالية للإيرادات والتكاليف المترتبة على المشروع ،فمن خلالها نستطيع التعرف على قدرة المشروع في تحقيق أقصى ربح ممكن ،وتنتهي الدراسة بوضع تحديد لإيرادات المشروع وتكاليفه خلال عمره الإفتراضي ، لذا تهتم هذه الدراسة بتحليل رأس مال المستثمر سواء في الأصول أو رأس المال العامل وإيرادات المشروع وإظهار المركز المالي للمشروع في نهاية كل فترة ،لذا فإن التقييم المالي يهدف الى دراسة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من المشروع لتحديد قدرة المشروع على مواجهة إحتياجاته المالية وحجم صافي الربح الذي يحققه المشروع لتحقيق رغبات وأهداف المستثمرين وباقي الأطراف ،كما يتم في هذه الدراسة تحديد نوعية الهيكل التمويلي للمشروع أو مصادر تمويل المشروع سواء كان التمويل ذاتي أو قرض حكومي أو قرض بنك تجاري.(مختار،٢٠٠٨، صفحة ٢٧)

❖ كما يجب على الدراسة المالية أن تركز في الأمور الآتية : (المصطفى،٢٠١٦، صفحة ٧٤)

- أن تقوم على دراسة مصادر التمويل المتاحة وتكلفة هذه الأموال وعلاقتها بقبول أو رفض الإقتراح الإستثماري.
- التحكم بتوفير التمويل في حال خفض تكاليف المشروع بهدف خفض الفجوة بين الأموال المطلوبة والإمكانيات التمويلية المتاحة ،وتحليل التكاليف الإستثمارية والتشغيلية والتمويلية وإستخدام مؤشرات مالية مقبولة وإنعكاسها على القرار التمويلي .
- وضع إسلوب خاص لقياس مدى دقة دراسة الجدوى في حال إختلاف الأسعار والظروف المحيطة بالمشروع مما يشكل جانب أمان للجهة الممولة للمشروع وتقليل المخاطر التمويلية .

٥. الدراسة القانونية : تهدف هذه الدراسة من مدى توافق المشروع المقترح مع القوانين المنظمة للإستثمار في الدول التي سوف يقام المشروع بها ،وهنا يجب على المستثمر القيام بدراسة القوانين العامة التي

يمكن أن تتضمن قوانين تؤثر على تكاليف وإيرادات المشروع ومن أمثلة ذلك القانون التجاري .(مفيدة ،٢٠١٦، صفحة ١١٧)

- تحاول الدراسة أن تجيب على سؤال ما إذا كان المشروع ذي جدوى من عدمه من خلال تحليل عدد من العناصر أهمها: (الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ٣٢)
- تحديد وتحليل القوانين وتشريعات الإستثمار المنظمة للمشروع والمؤثرة فيه من حيث المزايا الممنوحة ،والقيود المفروضة على الإستثمار في الأنشطة المعينة ،وغيرها من القيود الرسمية .
- دراسة جدوى الشكل القانوني للمشروع من أهم العوامل المحددة له و نوع النشاط ومدى مساهمة الحكومة في رأس المال ،وحجم الأعمال المرغوب تنفيدها وأحكام القوانين المنظمة للمشروع .

المبحث الثاني:تقييم المشاريع الإستثمارية وإتخاذ القرار الإستثماري

مقدمة

يعتبر القرار الإستثماري من أهم القرارات التي تتخذها المؤسسة في الوقت الحاضر لتظهر نتائجها في المستقبل ،ولكون آثاره تلازم المؤسسة لفترة زمنية طويلة ،يتطلب على المدير المالي إختيار البديل الأفضل بالإعتماد على معايير تمتاز بالدقة في تقديم إجابات غير قابلة للخطأ.(الياس ،٢٠١٤ ،صفحة ١٣)
وبما أن دراسات الجدوى وتقييم المشروعات معنية بالمفاضلة بين المشاريع الإقتصادية وإختيار أنجح المشاريع التي تحقق أكبر العوائد والمنافع،فعلى هذا الأساس تساهم بشكل كبير في تجنب الخسائر المحتملة للمشروع .(محمد،٢٠١٧،صفحة ٣)

المطلب الأول: الإطار العام حول إتخاذ القرار الإستثماري

اولاً: مفهوم وخصائص إتخاذ القرار الإستثماري

- **مفهوم إتخاذ القرار الإستثماري** : يشير مصطلح قرارالإستثمار إلى عملية إتخاذ البديل الإستثماري الذي يعطي أكبر عائد إستثماري من بين المشاريع المطروحة، والمبني على مجموعة من دراسات الجدوى التي تسبق عملية الإختيار ،وتمر بعدة مراحل تنتهي بقابلية هذا البديل للتنفيذ وفق إطار منهجي معين وفقاً لأهداف وطبيعة المشروع الإقتصادي.(الياس،٢٠١٤،صفحة ١٣)

وبصورة عامة يمكن القول أن القرار الإستثماري هو قرار يؤدي إلى تكاليف ثابتة إضافية وبمجرد تنفيذه لا يمكن الرجوع فيه،حيث يتوقع تحقيق أرباح مستقبلية ولكنها غير مؤكدة الحدوث، وهو توظيف المال بهدف تحقيق العائد أو الدخل والمال عموماً(المعشروعساف،٢٠١٦، صفحة ٨٥)

❖ إن أي قرار إستثماري ينطوي على عدة خصائص أهمها:(الياس ،٢٠١٤،صفحة ١٣)

- قرار إستراتيجي يمتد الى الأجل المتوسط أو البعيد.
- يترتب عليه تكاليف ثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.
- يرتبط غالباً بدرجة معينة من المخاطرة .
- يحيط بالقرار الإستثماري عدد من المشكلات والظروف التي من الضروري التغلب عليها .
- كلما زاد التوغل في المستقبل عند التقدير والتنبؤ بعوائد وتكاليف المشروع الإستثماري سواء من حيث المقدار والتوقيت ،كلما زاد عدم التأكد المرتبط بتلك التقديرات .(الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ١٦)
- لا يتسم القرار الإستثماري بالتكرار ،لأن كل المجالات التطبيقية لدراسات الجدوى لا يتم إعدادها إلا على فترات زمنية متباعدة .(درغال ،٢٠١٦،صفحة ٤٠٣)

ثانياً : أنواع القرارات الإستثمارية وأسس إتخاذه

أنواع القرارات الإستثمارية : يمكن تقسيم قرارات المشروعات الإستثمارية إلى أنواع متعددة من خلال مجموعة من البيانات والمعلومات التي تخضع لأحد المعايير التالية: (الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ١٧)

١) قرارات تحديد أولويات الإستثمار: يتم إتخاذ القرار الإستثماري من بين العديد من البدائل الإستثمارية التي تحقق نفس الأهداف المرجوة ،أي ترتيب المشاريع المقترحة بشكل برنامج إستثماري يحدد فيه أولويات تنفيذ المشروع .

٢) قرارات قبول أو رفض المشروع :يكون أمام المستثمرمشروع واحد لإستثمارأمواله ،أي على المستثمر قبول البديل الإستثماري الذي أكتملت دراسة جدواه أو رفضة لعدم توفر إمكانيات التنفيذ أو كان عائده أقل من المتوقع .

٣) القرار الإستثماري في الظروف الآتية:

- التأكد التام : هي الظروف التي تكون فيها كل البيانات المتعلقة بالمستقبل محددة ومعلومة على وجه الدقة، ولا يوجد أي احتمالات للأحداث المقتربة،بحيث يوجد ناتج واحد لكل حدث، نظراً لوجود حالة واحدة من الحالات الطبيعية .(الياس ،٢٠١٤،صفحة ١٥)
- ظروف المخاطرة :وهي الحالة التي تكون نتائج البدائل المطروحة غير مؤكدة ،ويتخذ القرار بالإعتماد على البديل الذي يعطي أكبر مردود متوقع.(العبيد،٢٠١٦،صفحة٨٥)
- ظروف عدم التأكد :هي حالات طبيعية تؤثر على إتخاذ القرار الإستثماري دون معرفة الأحداث المستقبلية المحيطة بالمشروع والمؤثرة فيه ،فمتخذ القرار يعتمد في بناء قرارات على ميوله الشخصي للعوائد المتوقعة ،ويتم ذلك اعتماداً على خبرته وخبرة من يمكن إستشارته في هذا المجال .(عليان ،١٩٨٢،صفحة ١٠٩)

❖ أسس إتخاذ القرار الإستثماري : يراعي متخذ القرار الإستثماري ما يلي :(النمر ،٢٠١٧، صفحة ١٩)

- تحديد الهدف الرئيسي للإستثمار .
- تجميع المعلومات اللازمة والملائمة لإتخاذ قرار إستثماري .
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية في القرار.
- تقييم العوامل المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة .
- اختيار البدائل الإستثمارية المتاحة .

ثالثاً:مقومات ومحددات إتخاذ القرار الإستثماري

❖ مقومات إتخاذ القرار الإستثماري :يقصد بالقرارات الإستثمارية تلك القرارات المتعلقة بالإستثمار الرأسمالي طويل الأجل ،والذي يتولد عنه طاقة إنتاجية جديدة ويمتد إلى آجال طويلة في المستقبل ،وتتسم القرارات المتعلقة بالإستثمار بالمقومات الآتية :

١. تبني إستراتيجية ملائمة للإستثمار:وتختلف حسب الأولويات الإستثمارية لكل مستثمر وهذا وفقاً للعناصر التالية :الربحية ،السيولة، الأمان ،وينقسم المستثمرين الى ثلاث أنماط :(النمر ،٢٠٠٧،صفحة ١٨)

- مستثمر متحفظ:يعطي عنصر أمان أولوية ،وكونه حساس جداً نحو عنصرالمخاطرة.
- مستثمر مضارب: ويعطي عنصر الربحية أولوية ،وحساسيته تجاه عنصر المخاطر متدنية .
- مستثمر متوازن: مستثمر عقلاني ورشيد يوازن بين العائد والمخاطر.

٢. الأسس والمبادئ العلمية لإتخاذ القرار الإستثماري :هذا من خلال الإعتماد على المدخل العلمي بتحديد الغاية ،وجمع المعلومات والبيانات وتحليلها ،وتقويم العوائد والتكاليف المتوقعة للبدائل الإستثمارية المتاحة ،هذا فيما يخص بأسس إتخاذ القرارات الإستثمارية ،أما فيما يتعلق بمجموعة المبادئ والمعايير التي تتعلق بعملية إتخاذ القرارات الإستثمارية يمكن إجمالها بالآتي :

- ✓ مبدأ تعدد البدائل الإستثمارية:حيث كلما زادت الفرص الإستثمارية فإن متخذ القرار سيتمتع بقرارات كبيرة من المرونة في إتخاذ القرار .
- ✓ مبدأ الخبرة والتأهيل :على متخذ القرار الإستثماري أن يتمتع بدراية ويعتمد على خبرته .
- ✓ مبدأ الملائمة: بحيث يجب تحديد المجالات الإستثمارية المناسبة و إختيار الإدارة المناسبة والمتاحة للمستثمر .

٣. دراسة وتحليل العلاقة بين العوائد والمخاطرة :وهذا من خلال إجراء موازنة بين كل من العائد المتحقق من الفرص الإستثمارية وإحتمالية المخاطرة الناجمة عن القرارات الإستثمارية . (قاسمي ،٢٠١٥ ،صفحة ٥)

❖ **محددات إتخاذ القرارت الإستثمارية**

من بين الأسباب التي تجعل إتخاذ القرار الإستثماري من أصعب القرارت في المؤسسة ما يلي :

أ. إعتمادها كلياً على التنبؤات .

ب. مراعاة أن يكون الإستثمار الجيد متماشي مع أنشطة المؤسسة وأهدافها وسياستها ،فإن عملية التنسيق بين القرارات الإستثمارية من جهة ،وأهداف وسياسات المؤسسة من جهة أخرى صعب إذا لم تكن معلنه بطريقة واضحة . (الياس،٢٠١٤،صفحة ١٤)

ج. تأثير تقلبات مستويات الأسعار و القيمة الزمنية .(الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ١٧)

المطلب الثاني:الإطار العام حول المشاريع الإستثمارية وتقييمها

اولاً: مفهوم وأنواع المشاريع الإستثمارية

❖ مفهوم المشاريع الإستثمارية :إن دراسة الجدوى الإقتصادية تقوم في الأساس على إتخاذ القرار الإستثماري بإقامة مشروع من عدمه، فلا بد من تحديد مفهوم المشروع حيث أن للمشروع تعاريف عده منها :

يشير مفهوم المشروع الإستثماري إلى أنه إقتراح خاص بإستثمار يهدف الى إنشاء أو تطوير بعض التسهيلات أو الأعمال الريادية، بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات في المجتمع خلال فترة زمنية محدودة ،وإنه وفي أغراض التقييم يعتبر المشروع وحدة إستثمارية يمكن تمييزها فنياً وتجارياً وإقتصادياً عن باقي الإستثمارات ،ويمكن للمشروع أو الإقتراح الإستثماري أن يأخذ عدة أشكال .(محمد،٢٠١٧)

فإن المشروع يعمل على تخصيص موارد بشرية ومالية في إستثمار حقيقي لزيادة الطاقة الإنتاجية ،وخلق قيمة مضافة للمشروع ،هدفها تعظيم الربح المباشر أو الربح الإقتصادي سواء كان مشروعاً قائماً أو مشروع جديد.(الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة١٣)

عرفت بأنها خليط من الأنشطة التي تستخدم مجموعة من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في المجتمع، بهدف الحصول على مجموعة من المنافع يديرها ويسيرها منظم يعمل على التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات ، وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة زمنية معينة.(صدادقي،٢٠١٧،صفحة ٥)

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن المشروع فكرة مقترحة تخضع للدراسة ،لإستغلال أمثل للموارد و تحقيق أقصى ربح ممكن .

- أنواع المشاريع الإستثمارية: يمكن النظر إلى المشروعات وتقسيمها إلى أنواع متعددة منها :

-أنواع المشروعات حسب الملكية : (الحكيمي ،٢٠١٦،صفحة ١٣)

- المشروع العام:عبارة عن مشروع إقتصادي تقوم به الدولة ،يهدف إلى تحقيق أهداف عامة للإقتصاد الوطني وتعظيم المنفعة العامة .
- المشروع الخاص: عبارة عن النشاط الإقتصادي الذي يقوم به الأفراد أو الخواص ،ويعود الربح والخسارة على مالكيها .
- المشروع متعدد الأطراف :هي المشروعات التي يساهم فيها أطراف مختلفة الجنسيات أو يساهم في إنشائها أكثر من طرف بنسبة معينة تحقق وفق معايير الربحية القومية والتجارية .

-أنواع المشاريع حسب العلاقة بين المشاريع :(صدادقي ،٢٠١٧،صفحة ٦)

- المشاريع المستقلة :إذ توافرت التقنية لإختيار المشروع الأول عن الآخر أو إختيارهما معاً وعدم تأثر التدفقات النقدية للمشروع الأول بإختيار أو رفض الثاني ،فيمكننا إعتبار أن المشروعين مستقلان .

- المشاريع الإحلالية (البديلة):يقصد بها المشاريع إذ قبل أحدهما و رفض الآخروهذا يرجع إلى وجود تماثل إما في مضمون المشروع أو في الهدف .
- المشاريع المتنافسة :هي المشاريع التي تنافس بعضها البعض حيث أن مردودية أحد المشروعين يؤدي إلى رفض مشروع آخر.
- المشاريع المكملة :إذا أدى أحد المشروعين إلى تحسين الآخر من حيث الإرتفاع في الإيرادات أو تخفيض في التكاليف نستطيع القول بأن المشروعين مكملين .
- المشاريع المترابطة :يعني قبول أحد المشروعين يؤدي إلى الرفع من إيرادات المشروع الآخر .
- المشاريع المترافقة :نقول أن المشروعين مترافقين اذ أدى ضرورة قبول المشروع الأول إلى قبول المشروع الثاني .

ثانياً: معايير تقييم المشاريع الإستثمارية

يقصد بعملية تقييم المشاريع بأنها وضع معايير لازمة والتي يمكن من خلالها التوصل إلى إختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة (سلمان،٢٠٢٠،صفحة ١١٣)، فمن خلال ما سبق من تقديم لأهداف دراسة الجدوى الإقتصادية والتي تركز على مبدأ تحقيق الربحية ودراسة العوائد المالية المختلفة الخاصة بجدوى المشروع من عدمه،فإن هنالك معايير إقتصادية يتم من خلالها تقييم المشروعات ومن أهمها: (عليان ،١٩٨٢،صفحة١١٣)

١) معيار فترة الإسترداد : يتمثل هذا المعيار في عدد السنوات المتوقعة لإسترداد الأموال المستثمرة في مشروع ما ،يعيب هذا المعيار أنه لا ينظر بعين الإعتبار إلى الإيرادات التي تتحقق بعد فترة الإسترداد ،كما أنه يتجاهل أهمية السيولة في المشروع ،أضافة إلى ذلك أنه لا يقيس ربحية الإستثمار ،مما يضعف قيمته كمعيار لإختبار الإستثمار الجيد ،مع هذا يمكن القول بأنه يمثل معيار معقول في ظل ظروف التضخم وإتجاه قيمة وحدة النقد إلى الإنخفاض بإستمرار ،كما أنه يمتاز بالسهولة .

٢) صافي القيمة الحالية : أي القيمة الحالية للعائد المتوقع الحصول عليه أو القيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة للمشروع الإستثماري ،مخصومة بمعدل خصم ملائم ثم إستبعاد تكاليف الإستثمار عنه.

٣) معدل العائد الداخلي أو الخاص بالمنشأة :أي معدل الفائدة الذي يساوي القيمة الحالية للعائد المتوقع أو للتدفقات النقدية المتوقعة مع تكاليف الإستثمار أو القيمة الحالية للأموال المستثمرة .

٤) صافي القيمة النهائية للمشروع : وهي صافي ما يضيفه هذا الإستثمار على مجموع الأموال التي يمكن أن تكون في متناول المستثمر لو لم يقم بتنفيذ مثل هذا المشروع ،ويكون ذلك في نهاية العمر الإنتاجي المقدر لنشاط المشروع ،فهذا المعيار يمثل زيادة العائد المتوقع من إستثمار ما عن العائد الممكن الحصول عليه من الفرصة البديلة .

٥) دليل الربحية أو معدل العائد/التكاليف :وهي القيمة الحالية للعائد المتوقع أو للتدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بمعدل تكاليف رأس المال ،منسوبة إلى القيمة الحالية للأموال المستثمرة مخصومة بنفس المعدل، فالإستثمار الذي يغطي أعلى معدل للربحية أو أعلى معدل للعائد على رأس مال المستثمر يمثل أفضل البدائل أو الإستثمارات المتاحة .

إن دليل المؤشر إذ كان أقل من واحد الصحيح ،فإن هذا يعني أن القيمة الحالية للإنفاق الإستثماري تزيد عن القيمة الحالية للتدفقات النقدية ،وبالتالي يكون الإستثمار غير مربح والعكس صحيح.(المصطفى ،٢٠١٦،صفحة ٨٤)

الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الثالث: تقييم الجدوى الإقتصادية ودراسة القرار الإستثماري كحالة تطبيقية على البنوك الإسلامية

تمهيد

يهدف هذا المبحث إلى تحليل ومناقشة الجوانب التطبيقية للدراسة من أجل التعرف على دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن، وسيتم من خلال المطلب الأول بيان منهجية الدراسة ،أما في المطلب الثاني فقد اشتمل على تحليل البيانات ومناقشة النتائج وتفسيرها.

المطلب الأول :منهجية الدراسة

أولاً:منهج ومتغيرات الدراسة

- منهج الدراسة :لتحقيق أغراض الدراسة وإختبار فرضياتها من خلال الأسئلة التي تسعى الدراسة الحالية الإجابة عنها،سيتم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل إختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى النتائج والتوصيات.(المصطفى،٢٠١٦،صفحة ١٣٣)
- متغيرات الدراسة: تم تقسيم المتغيرات التي تم التركيز عليها خلال الدراسة الى متغير مستقل ومتغير تابع ،وهي على النحو الآتي:

١) المتغير المستقل :وهي دراسة الجدوى الإقتصادية وتضمن(الدراسة الفنية ، ،الدراسة التسويقية ،الدراسة المالية،الدراسة البيئية ،والمعوقات التي تحد المصرف من القيام بدراسات الجدوى ومدى أهمية إعدادها).

٢) المتغير التابع :وهو إتخاذ القرار الإستثماري .

ثانياً: مجتمع وعينة ووحدة معاينة الدراسة

أ. **مجتمع الدراسة** : يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الإسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها أربعة مصارف إسلامية حتى نهاية عام ٢٠١٦م ،والتي يمكن حصرها كما يلي :

أولا: البنوك الإسلامية الأردنية وهي:البنك الإسلامي الأردني،والبنك العربي الإسلامي ،وبنك صفوة الإسلامي .

ثانياً:البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في الأردن وتتمثل في مصرف الراجحي.

ب. عينة الدراسة :تتألف عينة الدراسة من البنوك الإسلامية الآتية :البنك الإسلامي الأردني ،والبنك الإسلامي الدولي،وبنك صفوة الإسلامي ،ومصرف الراجحي ،ويمكن إعطاء نبذة عن عينة الدراسة ،وهي على النحو الآتي :

١) البنك الإسلامي الأردني

أسست في عمان – بالمملكة الأردنيـــة الهاشميـــة وسجلت بصفة شركـــة مساهمة عامة محدودة في سجل الشركات بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٨ تحت رقم ١٢٤ وذلك حسب متطلبات قانون الشركات الساري المفعول آنذاك وطبقاً لأحكام قانـون البنك الإسلامي المؤقت رقم ١٣ لسنة 1978الذي حل محله القانـــون رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٥ والذي تم إلغاؤه بموجب قانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ الساري المفعول اعتباراً من ٢٠٠٠/٨/٢ ، الذي اشتمل على فصل خاص بالبنوك الإسلامية.(التقرير السنوي لبنك الإسلامي الأردني ،٢٠١٨،صفحة ٧)

٢) البنك العربي الإسلامي الدولي

أسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم) ٣٢٧) بتارخ ٣٠/ ٣ / ١٩٩٧.(التقرير السنوي لبنك العربي الإسلامي الدولي ،٢٠١٩،صفحة٧)

٣) بنك صفوة الإسلامي

هو شركة مساهمة عامة ومرخص من البنك المركزي الأردني لممارسة وتقديم الأعمال والخدمات المصرفية الإسلامية وفقاً لقانون البنوك وقانون الشركات . يقوم البنك بتقديم جميع الأعمال المالية والمصرفية وأعمال الإستثمار المنظمة على غير أساس الربا وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال مركزه وفروعه داخل المملكة وعددها ثمانية وثلاثون فرعاٍ و شركته التابعة، ويخضع البنك في أعماله لأحكام قانون البنوك النافذ.(التقرير السنوي لبنك صفوة الإسلامي،٢٠٢٠،صفحة٣٧)

٤) مصرف الراجحي

تأسس مصرف الراجحي عام ١٩٥٧،وهو أكبر المصارف الأسلامية في العالم بأصول مجموعها ١٨٠ مليار دولار أميريكي ،ورأس مال مدفوع قدره ٤,٣٣مليار دولار امريكي،

وبدأ المصرف نشاطاته في الأردن عام ٢٠١١،حيث يقدم المصرف لعملائه في الأردن منتجات وخدمات مصرفية متطورة وشاملة مطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية .(alrajhibank.com، ٢٠٢١/٤/٢٠، 10:40pm)

ج. وحدة معاينة الدراسة

تشكلت وحدة معاينة الدراسة من المصارف الإسلامية والطلاب الذين لهم معرفة مباشرة بتقييم دراسة الجدوى الإقتصادية وإتخاذ القرار الإستثماري في المصارف الإسلامية.

ثالثاً:أداة الدراسة وإختبار صدقها

❖ أداة الدراسة : قامت الباحثة بجمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة من خلال تطوير إستبانة تغطي الفرضيات التي استندت عليها ،حيث اشتملت هذا الدراسة على جزأين :

الجزء الأول:العوامل الديمغرافية ،وقد إشتملت على (٣) فقرات

الجزء الثاني :موضوع الدراسة ،ويتكون من دراسة الجدوى الإقتصادي كيفية إتخاذ القرار الإستثماري وعلى النحو الآتي :

- الدراسة التسويقية والمالية وتتضمن (٣)فقرات
- الدراسة الفنية والبيئية وتتضمن (٤)فقرات
- المعوقات التي تحد المصرف الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى و تتضمن (٣)فقرات.
- مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية وتتضمن(٣)فقرات.
- إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية وتتضمن(٣)فقرات.

وقد تم توزيع الإستبانة التي تكونت من (٢٠) فقرة تتراوح مدى الإستجابة (١-٥)على وحدة معاينة الدراسة بالإعتماد على مقياس (ليكرت الخماسي)،والذي ستتراوح إجابات فقراته بين موافق بشدة وغير موافق بشدة ،وقد كان المقياس على النحو الآتي :

جدول (١)

مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)

❖ إختبار صدق أداة الدراسة

قبل الصياغة النهائية للإستبانة، فقد قامت الباحثة بإجراء إختبار أولي لها وذلك للتأكد من أن أسئلة الإستبانة تناسب جميع المتغيرات التي تؤثر على فرضيات الدراسة، وذلك من خلال عرضها للتحكيم من أجل إبداء الرأي في الإستبانة قبل البدء بعملية توزيعها على أفراد عينة الدراسة.

رابعاً:مصادر جمع البيانات وإسلوب تحليلها

❖ **إعتمدت الدراسة على مصدرين أساسيين من المعلومات** :(بورنان،٢٠١٦،صفحة ٢١)

١) المصادر الأولية: إعتماد الباحثة على إستبانة تم تصميمها وتوزيعها خصيصاً لغرض الدراسة .

٢) المصادر الثانوية :الرسائل الجامعة ،والمجلات المتخصصة بدراسة الجدوى الإقتصادية والإستثمار ،إضافة إلى الإحصائيات التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

❖ **الأساليب الإحصائية الوصفية**: تم إستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية بشكل عام بهدف الحصول على قراءات عامة عن خصائص عينة وبيانات الدراسة وتوزيعها،ومن الأساليب الإحصائية الوصفية التي تم استخدامها: إستخدام التوزيع التكراري، والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي الذي أستخدم من أجل تحديد درجة الموافقة على كل بند من بنود الاستبانة، وعليه يتم تصنيف بنودها حسب درجة الموافقة وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما تم استخدام الانحراف المعياري وهو أحد مقاييس التشتت لقياس تشتُت الإجابات حول المتوسطات الحسابية لبنود الاستبانة المختلفة.

المطلب الثاني: التحليل الإحصائي وإختبار الفرضيات

تمهيد

يتضمن هذا المبحث نتائج التحليل الإحصائي التي هدفت إلى التعرف على دور دراسات الجدوى الإقتصادية و أثرها في إتخاذ القرار الإستثماري في المصارف الإسلامية وسيتم عرض النتائج بالإعتماد على إختبار فرضيات الدراسة.

فقامت الباحثة بإختيار مفردات عينة الدراسة بالإعتماد على أسلوب العينة القصدية ،وعليه تمكنت من توزيع (٢٢) إستبانة ، وقد تم توزيع الإستبانة من خلال استخدام نماذج (Microsoft Forms) في توزيع الإستبانة عبر الإنترنت على مفردات عينة الدراسة نتيجة لصعوبة الوصول إلى جميع مفردات عينة الدراسة نظراً للظروف السائدة بسبب جائحة Covid19.

أولاً: التحليل الإحصائي للبيانات الديموغرافية

يتضمن هذا الجزء وصفاً للخصائص التعريفية ،والديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وهي:
(المؤهل العلمي ،المستوى الوظيفي ،سنوات الخبرة)،ولأجل وصف خصائص عينة الدراسة ،لقد تم إيجاد التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الديمغرافية لأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو الآتي :

الجدول (٢)

المؤهل العلمي

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	التكرار	النسب المئوية
المؤهل العلمي	دبلوم	2	9%
	بكالوريس	15	68%
	دراسات عليا	5	23%
	المجموع	22	100%

- يظهر من جدول (2) وبما يتعلق في المؤهل العلمي أن معظم عينة الدراسة من حملة البكالوريوس وبنسبة مئوية (68%)، وجاء بعدها فئة الدراسات العليا بتكرار بلغ (5)وبنسبة مئوية (32%) وتلاها دبلوم العالي بتكرار بلغ (2)،مما يشير إلى أن أفراد عينة الدراسة تركزت مؤهلاتهم العلمية في فئة البكالوريوس والماجستير والذي يمكن إعتباره مؤشراً على أنهم مؤهلين على الإجابة على فقرات الإستبانة.

جدول (٣)

المستوى الإداري

توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى الإداري

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
المستوى الإداري	إدارة عليا	3	14%
	إدارة وسطى	15	68%
	إدارة تنفيذية	4	18%
	المجموع	22	100%

- نلاحظ من الجدول(3) أن الإدارة الوسطى شكلت النسبة الكبرى والتي بلغت(68%) ، وجاء بعدها الإدارة التنفيذية بنسبة (18%) ،وهذا يدل على أن نسبة المسؤولين والذين لهم علاقة مباشرة بإعداد دراسة الجدوى الإقتصادية و إتخاذ القرار الإستثماري هم من الإدارة الوسطى .

الجدول(٤)

سنوات الخبرة

توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من ٥ سنوات	15	68%
	من٥-أقل من ١٠ سنوات	5	23%
	من ١٠-أقل من ١٥ سنة	1	5%
	١٥ فأكثر	1	5%
	المجموع	22	100%

- نلاحظ من الجدول (4) أن أبرز تكرار لمتغير سنوات الخبرة كان (15)كان لفئة الأقل من ال (5) سنوات وبنسبة مئوية (68%)،ويأتي بعدها من ٥ -أقل من ١٠ سنوات بنسبة (23%)وهذا يدل على أن الكادر من فئة الشباب مما يدل على المساهمه في تقليل نسبة البطالة في الدولة ، كما يتضح أن عينة الدراسة تمتلك الخبرة الكافية والمناسبة وبالتالي فإن إجاباتهم ستكون أقرب لواقع عملهم .

ثانياً: إختبار فرضيات الدراسة

يعرض هذا الجزء من الدراسة وصفاً لمتغيرات الدراسة وفقرات الإستبانة ،وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية للفقرات ،بغرض الحكم على درجة الموافقة ،وتحديد الأهمية النسبية عند كل فقرة ، فسيتم في هذا الجزء إستعراض أهم النتائج الإحصائية المتعلقة بإختبار فرضيات الدراسة والتي كانت على النحو التالي :

❖ **إختبار الفرضية الأولى والتي تنص على :لا تؤثر دراسة الجدوى (الفنية ،التسويقية ،المالية ،البيئية)في قرار البنك عند إتخاذ القرار الإستثماري .**

الجدول(٥)

الدراسة التسويقية والمالية

المتوسطات الحسابية ،والإنحرفات المعيارية لفقرات الدراسة التسويقية والمالية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	**يدرس المصرف آليات تسويق منتجات المشروع ويقيمها .**	3.90	0.7499
٢	**يهتم المصرف بمدى قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته المالية .**	4.3	0.5567
٣	**يدرس المصرف جودة المنتج ويقارنها بالمنتجات والخدمات المنافسة .**	3.95	0.8046
	المجموع العام	4.5	0.1063

- نلاحظ من الجدول(5) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الدراسة التسويقية والمالية مرتفعة ،حيث بلغ المتوسط العام(4.5) وبإنحراف معياري(0.1063) ، حيث أن المتوسط الحسابي لفقرة إهتمام المصرف بمدى قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته المالية جاءت في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي (4.3) تلتها في المرتبة الثانية دراسة المصرف جودة المنتج ومقارنتها بالمنتجات والخدمات المنافسة بمتوسط حسابي (3.95) ،وجاءت فقرة دراسة آليات المصرف و تقييمها في المرتبة الأخيرة بمتوسط (3.90)، وهذا يعكس مدى أهمية الدراسة المالية والتسويقية وما تحتويه من تفاصيل مهمه للمصرف الإسلامي في إعداد دراسة الجدوى وإتخاذ القرار الإستثماري.

وبالتالي فإن الأهمية النسبية للبنك في دراسة الجدوى المالية والتسويقية مرتفعة وهذا يوضح لنا أنه يتأثر البنك في دراسة الجدوى المالية والتسويقية عند إتخاذ القرار الإستثماري

الجدول (٦)

الدراسة البيئية والفنية

المتوسطات الحسابية ،والإنحرفات المعيارية لفقرات الدراسة البيئية والفنية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	**يهتم المصرف بتوفر جهة فنية محايدة لتقييم العملية الإنتاجية وتوفير طاقة إنتاجية للمشروع .**	4.15	0.6538
٢	**يهتم المصرف بوصف واضح للوظائف في المشاريع القائمة.**	3.85	0.6245
٣	**يؤكد المصرف على مراعاة المشروع للشروط البيئية حسب منطقة المشروع وتطبيق معايير السلامة العامة للعاملين.**	3.65	0.8529
٤	**يحرص المصرف على تشجيع الإستثمارات التي لها طابع مفيد للبيئة وتحافظ عليها .**	4.1	0.7262
	المجموع العام	3.9375	0.0881

- نلاحظ من الجدول(6) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات الدراسة الفنية والبيئية مرتفعة ،حيث بلغ المتوسط العام(3.9357) وبإنحراف معياري(0.0881) ،حيث أن إهتمام المصرف بتوفر جهة فنية محايدة لتقييم العملية الإنتاجية وتوفير طاقة إنتاجية للمشروع كان في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.15) وتلى هذه المرتبة حرص المصرف على تشجيع الإستثمارات التي لها

طابع مفيد للبيئة وتحافظ عليها بمتوسط حسابي (4.1) و جاء إهتمام المصرف بوصف واضح للوظائف في المشاريع القائمة بمتوسط حسابي (3.85) وجاء في المرتبة الأخيرة تأكيد المصرف على مراعاة المشروع للشروط البيئية حسب منطقة المشروع وتطبيق معايير السلامة العامة للعاملين بوسط حسابي (3.65) وبالتالي فإن الأهمية النسبية للبنك مرتفعة وهذا يؤكد إهتمام المصرف بدراسة الجدوى الفنية والبيئية في إتخاذ القرار الإستثماري وما لها أثر عليها.

-

❖ **إختبار الفرضية الثانية التي تنص على :لا إمكانية وجود معوقات تحد المصارف الإسلامية من القيام بدراسات الجدوى الإقتصادية**

جدول (٧)

المعوقات التي تحد المصرف الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى

المتوسطات الحسابية ،والإنحرفات المعيارية لفقرات المعوقات التي تحد المصرف الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	لا يوجد إمكانية مالية لإنجاز الدراسة لإرتفاع تكاليفها.	3. 5	0.7416
٢	قلة الخبرة اللازمة يعتبرها البنك من المعوقات في إعداد دراسات الجدوى	3.85	0.7262
٣	تساعد البنوك في تقديم الإستشارات لإنجاز الدراسة .	3.65	0.8529
	المجموع العام	3.6666	0.0564

- نلاحظ من الجدول(7) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات المعوقات التي تحد المصرف من القيام بدراسات الجدوى متوسطة،حيث بلغ المتوسط العام(3.666) وبإنحراف معياري(0.0564) ، حيث أن قلة الخبرة اللازمة يعتبرها البنك من المعوقات في إعداد دراسات الجدوى فجاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.85) وجاء في المرتبة الثانية تقديم البنك الإستشارات لإنجاز الدراسة بمتوسط حسابي (3.65) وفي المرتبة الأخيرة أنه لايوجد إمكانية مالية لإنجاز الدراسة لإرتفاع تكاليفها بمتوسط حسابي (3.5) فإن الفرضية تثبت أنه يوجد إمكانية توفر معوقات تحد البنك الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى الإقتصادية .

❖ **الفرضية الثالثة تنص على :أنه لا يعمل المصرف الإسلامي على الإهتمام بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية**

جدول (٨)

مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية.

المتوسطات الحسابية ،والإنحرفات المعيارية لفقرات مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية.

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	يعتبر البنك أنه ليس من الضروري إجراء الدراسة كما أنها مضيعة للوقت .	2.7	1.2288
٢	يعتبر البنك العائد المتوقع مضمون ولا حاجة للدراسة	3.65	1.1947
٣	يهتم المصرف بالدراسة لأنها يعتبرها شرطاً لتمويل المشروع .	4.2	0.7681

	المجموع العام	3.5166	0.0145

- نلاحظ من الجدول(8) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية متوسطة،حيث بلغ المتوسط العام(3.5166) وبإنحراف معياري(0.0145) ،حيث أن إهتمام المصرف بالدراسة يعتبرها شرطاً لتمويل المشروع جاءت بالمرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.2) وجاءت المرتبة الثانية بإعتبار البنك أن المتوقع مضمون ولا حاجة للدراسة بمتوسط حسابي (3.65) ، كما أنه يعتبر البنك أنه لا حاجة للدراسة وهي مضيعة للوقت جاءت بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.7) ومن هنا يثبت مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية .

❖ **الفرضية الرابعة تنص على: أنه لا تركز المصارف الإسلامية في كيفية إتخاذ القرارات الإستثمارية .**

جدول (٩)

إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية

لمتوسطات الحسابية ،والإنحرفات المعيارية لفقرات إتخاذ القرار الإستثمارية في المصارف الإسلامية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
١	**يهتم البنك في تقارير نتائج دراسة الجدوى في إتخاد القرار الإستثماري**	4.2	0.6
٢	**يهتم البنك في نصائح الوسطاء عند إتخاذ القرار الإستثماري**	3.65	0.7262
٣	**يعتبر البنك نسبة العائد المتوقع أساس رئيسي عند إتخاذ القرار الإستثماري**	4.15	0.7921

	المجموع العام	4	0.0797

- نلاحظ من الجدول(9) أن الأهمية النسبية للمتوسط العام لفقرات إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية مرتفعة،حيث بلغ المتوسط العام(4) وبإنحراف معياري(0.0797)، حيث جاءت بالمرتبة الأولى إعتبار البنك نسبة العائد المتوقع أساس رئيسي عند إتخاذ القرار الإستثماري بمتوسط حسابي (4.15) وتلتها إهتمام البنك في تقارير نتائج دراسة الجدوى في إتخاذ القرار الإستثماري بمتوسط حسابي (4.2) بينا جاءت في المرتبة الأخيرة إهتمام البنك في الأخذ بنصائح الوسطاء عند إتخاذ القرار الإستثماري بمتوسط حسابي (3.65)،وهذا يدل على تركيز المصارف الإسلامية في كيفية إتخاذ القرارت الإستثمارية .

خلاصة المبحث :

من خلال دراستنا في هذا المبحث فإننا نلاحظ أن الأهمية النسبية للدراسة التسويقية والمالية مرتفعة ،وهذا يدل على مدى أهمية المصرف للدراسة التسويقية والمالية لأنها تساعد في رسم صورة مبدئية للمشروع وطبيعة السوق الذي سوف يعمل به كما توفر معلومات مهمه حول تفاصيل القوائم المالية ، وكما أننا نلاحظ أن المصرف يهتم بتوفير طاقية إنتاجية للمشروع، فيما نلاحظ أن الأهمية النسبية متوسطة في مراعاة المشروع للشروط البيئية وتطبيق معايير السلامة مما يجب على المصرف بالإهتمام في هذا الجانب .

أما فيما يخص دراسات الجدوى الإقتصادية فنلاحظ أن الأهمية النسبية لكل من المعوقات التي تحد المصرف من القيام بدراسات الجدوى وإهتمام المصارف بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية متوسطة ،مما يشير إلى عدم إعطائه الأهمية المناسبة فيجب على المصارف الإسلامية الإهتمام بتلك العوامل لما لها أهمية في رسم صورة مبدئية للمشروع قبل تنفيذه.

كما لاحظنا أن الأهمية النسبية في إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية مرتفعة وهذا يشير إلى إهتمام المصرف في تقارير نتائج دراسات الجدوى وإهتمامه في نصائح الوسطاء عند أخذ القرار الإستثماري والأخذ في الإعتبار نسبة العائد المتوقع عند إتخاذ القرار الإستثماري .

الخاتمة

تمهيد

يتضمن هذا المبحث عرضاً للنتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة حول دور دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري ، كما يتضمن هذا الفصل أهم التوصيات التي توصلت إليها هذه الدراسة في ضوء نتائج الدراسة.

اولاً:نتائج الدراسة :

يمكن تلخيص أهم النتائج التي ظهرت بعد تحليل بيانات الدراسة على النحو الآتي:

- ✓ يعتبر القرار الإستثماري من أهم القرارات الذي يجب توخي الحذر في إتخاذه نظراً لخطورته.
- ✓ توجد معايير تساعد في عملية تقييم المشاريع الإستثمارية تعمل على ترشيد المشاريع الإستثمارية .
- ✓ المشاريع الإستثمارية أساس تحريك التنمية الإقتصادية .
- ✓ إن دراسة الجدوى تشمل مجموعة متكاملة ومتسلسلة من الدراسات التي تجرى قبل تنفيذ المشروع ،والتي لا يمكن التخلي عنها أو فصل أحداها عن الأخرى .
- ✓ الإهتمام بدراسة الجدوى المالية لما لها من أهمية في إتخاذ القرار الإستثماري وتجنب وقوعه في المخاطر.
- ✓ تطبيق دراسة الجدوى الإقتصادية بكافة مراحلها وجوانبها لرؤية مدى تحقيقها أرباح.

ثانياً: توصيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة والنتائج التي توصلت إليها يمكن تقديم بعض التوصيات التي يأمل الباحثين أن تساهم في تعزيز دور دراسة الجدوى الإقتصادية وكيفية إتخاذ القرار الإستثماري وتمثلت في الآتي:

- ✓ ضرورة إيجاد إدارة مستقلة تختص بإعداد الدراسات الإقتصادية وتقييم المشاريع الإقتصادية ،وعدم الإستناد على دراسة العميل فقط.
- ✓ التوعية المستمرة بأهمية دراسة الجدوى الإقتصادية للمحافظة على الموارد الإقتصادية المتاحة وعدم إهدارها في تنفيد المشاريع غير المجدية .
- ✓ التركيز على المشروعات التي تعتمد على القوى البشرية في تشغيلها ،مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة .
- ✓ عدم تركيز المشاريع في إقليم معين وذلك لإحداث تنمية متوازنة بين الأقاليم.

- ✓ على المؤسسة التنويع في تطبيق معايير تقييم المشاريع الإستثمارية ،من أجل تقليل المخاطر الناجمة عن إتخاذ قرار غير سليم .
- ✓ إزالة المعوقات التي تواجه المشاريع الإستثمارية .

المراجع

١) التقرير السنوي للبنك الإسلامي الأردني ،٢٠١٨.

٢) التقرير السنوي للبنك العربي الإسلامي الدولي ،٢٠١٩.

٣) التقرير السنوي لبنك صفوة الإسلامي ،٢٠٢٠.

٤) الحكيمي،تماره عبد الناصر حمود (٢٠١٦).**دراسة الجدوى الإقتصادية بين الإقتصاد التقليدي والإسلامي**،رسالة ماجستير،جامعة اليرموك،إربد ،الأردن.

٥) الخطيب ،حازم بدر(٢٠٠٦)،الإستثمار الخاص:محدداته وأثره على النمو الإقتصادي في الأردن ،دراسة قاسية ،**مجلة مصر المعاصرة** ،٧٦(٣):٤٨٢-٤٩٨.

٦) الرواشدة ،محمد سليمان (٢٠١٠).**الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الإقتصادي**،رسالة ماجستير ،جامعة مؤته،الكرك ،الأردن.

٧) الشخيبي،محمد أحمد السيد (٢٠٢٠)،تقدير أثر الإستثمار في البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠١٥.**المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة** ،(٢): ٢٠٧-٢٣٠.

٨) العبيد،عبيد الوسيلة الفكي (٢٠١٧).**أثر نظام التكاليف على أساس النشاط (ABC)في إتخاذ القرارات :دراسة تحليلية تطبيقية على شركة مهدي عبد القادر مدثر للأستثمارات المحدودة**،رسالة ماجستير ،جامعة أم درمان الإسلامية ،ام درمان ،السودان.

٩) المصطفى ، عصمت عبد الحليم (٢٠١٦). **دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار التمويلي :دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن**، رسالة دكتوراه،جامعة العلوم الإسلامية العالمية ،عمان،الأردن.

١٠) المعشر،عامر إبراهيم يوسف وعساف،عبد المعطي محمد (٢٠١٦).**أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في المصارف التجارية الأردنية على قرارات المستثمرين في بورصة عمان** ،رسالة دكتوراه ،جامعة العلوم الإسلامية العالمية ،عمان ،الأردن.

١١) المغايرة ،أكثم عيسى أحمود (١٩٩١). **الإستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن**،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ،إربد،الأردن.

١٢) النمر ،فهده عبد الله عواد (٢٠١٧).**أثر الإستثمار على النمو الإقتصادي في دول العالم الاسلامي**، رسالة ماجستير ،جامعة آل البيت ،المفرق ،الأردن.

١٣) الياس،خرور(٢٠١٤).**أثر تكلفة رأس المال على القرار الإستثماري في القطاع الصناعي :دراسة حالة مؤسسة مليزة الأوراس -باتنة-خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٣)**،رسالة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح - ورقلة،ورقلة ،الجزائر.

١٤) بن شاعة ،وليد (٢٠١٩) ،دراسات الجدوى الإقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الإستثمارية.**مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية**.٣(٢):١٣٢-١٤٣.

١٥) بورنان ،اميرة كوثر (٢٠١٦).**ما مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر :دراسة حالة تمويل مشروع إستثماري خلال فترة ٢٠١٤-٢٠١٥**،رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،ورقلة ،الجزائر.

١٦) حماد ،حمزه عبد الكريم محمد (٢٠٠٧).**مخاطر الإستثمار في المصارف الإسلامية**،رسالة دكتوراه،الجامعة الأردنية ،عمان ،الأردن.

١٧) حمد،عادل حمد عثمان (٢٠٠٤).**دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها على الإستثمار**،رسالة دكتوراه،جامعة أم درمان الاسلامية،أم درمان ،السودان.

١٨) سلمان ،أحمد هادي (٢٠٢٠)،دراسة الجدوى الفنية والمالية لمدراس التعليم الإبتدائي الخاص في بغداد ،**المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية** ،١٨(٦٥):١٣٦-١٠٩

١٩) صدادقي ،ام هاني (٢٠١٧).**دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الإستثمارية :حالة بنك الجزائر الخارجي خلال فترة ٢٠١٢-٢٠١٦**،رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،ورقلة ،الجزائر.

٢٠) عليان،عبد الرحمن محمود(١٩٨٢)،دراسة الجدوى الإقتصادية للقرارات الإستثمارية دراسة مقارنة،**مجلد الإقتصاد والإدارة** ،(١٥):١٠٧-١٢٦.

٢١) قاسمي ،آسيا (٢٠١٥).**أثر التقييم المالي للمشاريع الإستثمارية على إتخاذ القرار الإستثماري في المؤسسات الإقتصادية :دراسة عينية من المشاريع للفترة ٢٠٠٣_٢٠١٤**،رسالة ماجستير ،جامعة قاصدي مرباح-ورقلة ،ورقلة ،الجزائر.

٢٢) مختار،الفاتح محمد عثمان(٢٠٠٨) ،دراسة الجدوى الأقتصادية ومعايير قياس ربحية المشروعات. **بنك فيصل الاسلامي السوداني**،(١٢):٢٧-٢٥.

٢٣) محمد،زبير،دور دراسة الجدوى الإقتصادية للمشاريع في ترشيد الانفاق الإستثماري :دراسة عينية من المشاريع الإقتصادية الوطنية (٢٠١٧).**مجلة القانون العقاري والبيئة** ،(٩):١-١٦.

٢٤) محمد،زبير (٢٠١٩)،دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الإستثمارية ودورها في تحقيق الأمن البيئي والتنمية المحلية المستدامة.**مجلة الإقتصاد والبيئة** ،٢(١):٦٦-٤٧.

٢٥) مفيدة،نادي(٢٠١٦)،اهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية :دراسة حالة حمام منتيلة بغليزان.**مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**،(٧):١٤٩-١٠٩.

٢٦) مقبول ،حنين امين رمزي (٢٠١٥).**دور التحكيم في الحفاظ على التوازن الإقتصادي لعقود الإستثمار الدولية** ،رسالة ماجستير ،جامعة بيرزيت،بيرزيت ،فلسطين .

٢٧) منور،أوسرير وفتحية ،بن حاج جيلالي مغاورة(٢٠٠٩**).** دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية **.مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا**، (٧):٣٥٤-٣٢٩.

٢٨) نحاوة ،لونيس وعباس،أميرة(٢٠٢٠).دراسة جدوى مشاريع الإستثمارالرياضي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ،**مجلة الإبداع الرياضي**،١١(١):٣٧٧-٣٥٧.

٢٩) نور الدين ،تمجغدين(٢٠٠٩) ،دراسات الجدوى الاقتصادية بين المتطلبات النظرية والإشكالات العلمية.**مجلة الباحث**،(٧):٢١٦-٢٠٥.

٣٠) https://www.alrajhibank.com.jo/ar/alrajhi-group/about ،لم يتوفر كتاب تقرير سنوي لمصرف الراجحي ،تاريخ الزيارة:٢٠٢١/٤/٢٠.

الملاحق

الملحق(١)الإستبانة

استبانة الدراسة

السادة/.....المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يسعدنا اختياركم ضمن عينة الدراسة التي تحمل العنوان:

"دراسة الجدوى الإقتصادية وأثرها في إتخاذ القرار الإستثماري دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية في الأردن ".

وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في المصارف الإسلامية، لذا فإننا نضع بين أيديكم الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة، راجيين التكرم بالإجابة عن العبارات التي تتضمنها آملين مراعاة الدقة والموضوعية، علماً بأن إجابتكم سيعتمد عليها في التوصل الى النتائج العلمية التي تخدم التقدم العلمي، وجميع المعلومات الواردة بالاستبانة ستعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

شاكرا لكم حسن تعاونكم...

الباحثة:

آلاء موسى أحمد حسن

القسم الاول: معلومات تتعلق بالبيانات الديمغرافية: (يرجى التكرم بوضع إشارة (x) بمربع الإجابة المناسبة).

القسم الاول: البيانات الديمغرافية

الخاصية	توزيع الخاصية	
المؤهل العلمي	☐	دبلوم
	☐	بكالوريس
	☐	ماجستير
المستوى الإدراي	☐	إدارة دنيا
	☐	إدارة وسطى
	☐	إدارة عليا
سنوات الخبرة	☐	أقل من ٥ سنوات
	☐	من ٥ -أقل من ١٠ سنوات
	☐	من ١٠- أقل من ١٥ سنة
	☐	١٥ سنة فأكثر

القسم الثاني: معلومات تتعلق باختبار الفرضيات الدراسة: (يرجى التكرم بوضع إشارة (x) بمربع الإجابة المناسبة).

الفقرات من (٥-٩) تتعلق بدراسة الجدوى الإقتصادية وإتخاذ القرار الإستثماري وهي:

الدراسة التسويقية والمالية

	العبارة	الوسط الحسابي	الوسط المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يدرس المصرف آليات تسويق منتجات المشروع ويقيمها .				
٢	يهتم المصرف بمدى قدرة المشروع على الوفاء بإلتزاماته المالية .				
٣	يدرس المصرف جودة المنتج ويقارنها بالمنتجات والخدمات المنافسة .				

الدراسة البيئية والفنية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يهتم المصرف بتوفر جهة فنية محايدة لتقييم العملية الإنتاجية وتوفير طاقة إنتاجية للمشروع .				
٢	يهتم المصرف بوصف واضح للوظائف في المشاريع القائمة				

٣	يؤكد المصرف على مراعاة المشروع للشروط البيئية حسب منطقة المشروع وتطبيق معايير السلامة العامة للعاملين				
٤	يحرص المصرف على تشجيع الإستثمارات التي لها طابع مفيد للبيئة وتحافظ عليها .				

المعوقات التي تحد المصرف الإسلامي من القيام بدراسات الجدوى

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	لا يوجد إمكانية مالية لإنجاز الدراسة لإرتفاع تكاليفها.				
٢	قلة الخبرة اللازمة يعتبرها البنك من المعوقات في إعداد دراسات الجدوى				
٣	تساعد البنوك في تقديم الإستشارات لإنجاز الدراسة .				

مدى إهتمام المصارف الإسلامية بإعداد دراسات الجدوى الإقتصادية.

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يعتبر البنك أنه ليس من الضروري إجراء الدراسة كما أنها مضيعة للوقت .				

٢	يعتبر البنك العائد المتوقع مضمون ولا حاجة للدراسة				
٣	يهتم المصرف بالدراسة لأنها يعتبرها شرطاً لتمويل المشروع .				

إتخاذ القرارات الإستثمارية في المصارف الإسلامية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الرتبة	الأهمية النسبية
١	يهتم البنك في تقارير نتائج دراسة الجدوى في إتخاد القرار الإستثماري				
٢	يهتم البنك في نصائح الوسطاء عند إتخاذ القرار الإستثماري				
٣	يعتبر البنك نسبة العائد المتوقع أساس رئيسي عند إتخاذ القرار الإستثماري				